

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة

الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية
كانكون - المكسيك، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

المفاوضات حول قضايا الزراعة

إعداد

فريق العمل المعني بقضايا منظمة التجارة العالمية

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة آراء الإسكوا

03-0599

تصدير

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمي، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة تتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقد قام بمراجعة وتقيح هذه الأوراق متخصصون لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تنويع ذلك بعقد اجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية.

وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية، وشاركها في تنظيم الاجتماعين جامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكاد). وقدم كل من البنك الدولي ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا) دعماً مالياً لإنجاز هذا المشروع. وإنني أنتهز هذه الفرصة لأقدم إليهما خالص الشكر والتقدير. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة منظمات دولية وعربية أخرى على دعم أنشطة الإسكوا التي يكون بعضها على شكل معونة فنية وبناء القدرات في الدول العربية في مجالات مختلفة ذات علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستجدات الدولية المتسارعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ إنتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد إجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

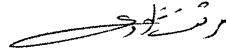
يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاز إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالإستثمار، والتجارة

وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات ستتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمتقنون العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتتمكن من الاستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.



مرفت تلاوي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير
١	مقدمة
٢	أولاً - نبذة عن اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية
٥	ثانياً - المفاوضات الجارية حول قضايا الزراعة
٥	ألف - موضوعات التفاوض والوضع الحالي للمفاوضات
١٣	باء - المقترحات التفاوضية
٣٠	ثالثاً - القطاع الزراعي في الدول العربية
٣٠	ألف - الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في الدول العربية
٣١	باء - الإنتاج الزراعي العربي والتجارة في السلع الزراعية
٣٢	جيم - العوامل المؤثرة على التجارة الزراعية للدول العربية
٣٣	رابعاً - التوصيات
٣٣	ألف - على المستوى الوطني
٣٤	باء - على المستوى الإقليمي
٣٤	جيم - على المستوى متعدد الأطراف
٣٥	المراجع والمصادر

مقدمة

كان هناك إهمال للزراعة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). وكانت جولة أوروغواي فرصة لمناقشة القضايا المتعلقة بالزراعة، فجاء اتفاق الزراعة المنبثق عن هذه الجولة كأول الخطوات الجدية نحو تحقيق إصلاح التجارة الدولية للزراعة في إطار المنافسة العادلة وإزالة التشوهات التجارية وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم.

ويقضي اتفاق الزراعة بالتخفيض التدريجي للدعم الزراعي الذي يشوه التجارة وإلغاء القيود الكمية وتحويلها إلى قيود تعريفية، ووضع جدول زمني لإلغاء الدعم سواء كان دعماً محلياً لقطاع الزراعة أو دعماً للصادرات الزراعية، كما أعطى الاتفاق معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية لتمكينها من تحقيق أولوياتها التنموية خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الريفية. إلا أن كثير من الدول المتقدمة استمرت في ممارسة إجراءات لا تتفق وروح الاتفاق، فهي لا تبدي مرونة فيما يتعلق بتخفيض الدعم وغير ذلك من القضايا. وقد تناول المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بالدوحة خلال الفترة من ٩ - ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ المشاكل التي تواجه التجارة الزراعية، ونجح فيما فشل فيه مؤتمر سياتل، فأكد على استمرار مفاوضات الزراعة التي كانت قد بدأت في عام ٢٠٠٠ وحدد مواعيد نهائية للانتهاء منها، وأدرج هذه المفاوضات في إطار الصفقة المتكاملة (الحزمة الواحدة) لأجندة الدوحة للتنمية.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إيضاح قضايا الزراعة في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف وتقديم صورة شاملة عن المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية على قضايا الزراعة في إطار أجندة الدوحة للتنمية، كما سيتم تناول المقترحات التي قدمت من دول أعضاء في المنظمة. وسنعرض لوجهات نظر الدول المتقدمة والدول النامية ونركز في ذلك على المقترحات التي قدمتها دول عربية.

وتشمل هذه الدراسة أربعة أجزاء هي: نبذة عن اتفاق الزراعة، والمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، والقطاع الزراعي في الدول العربية، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً - نبذة عن اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية

يتناول اتفاق الزراعة تطبيق عدد من القواعد والأحكام تختلف عن تلك المطبقة على التجارة في السلع غير الزراعية. ويرجع ذلك إلى طبيعة المفاوضات أثناء جولة أوروغواي، إذ كانت هناك آراء متناقضة بين الدول؛ ففي جانب، عارض الاتحاد، واليابان، والنرويج، وسويسرا التخفيضات في التعريفات والدعم المحلي ودعم التصدير؛ وفي الجانب الآخر ساندت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز^(١) التوصل إلى اتفاق ينص على إصلاحات جوهرية^(٢) في تلك المجالات.

ويشمل اتفاق الزراعة - وفقاً لما تنص عليه المادة ٢ - المنتجات الواردة في الفصول من ١ إلى ٢٤ من النظام الجمركي المنسق إلى جانب بعض المنتجات الأخرى الواردة في الملحق ١ من الاتفاق. وقد نص الاتفاق صراحة على استبعاد الأسماك والمنتجات السمكية من نطاقه رغم وجودها ضمن الفصول المذكورة.

هذا وقد تم تقسيم الدعم المحلي إلى ثلاثة أنواع طبقاً لألوان مختلفة، فهناك الدعم غير المشوه للتجارة (الإطار أو الصندوق الأخضر)، والدعم المشوه للتجارة وهو الخاضع للتخفيضات (الإطار أو الصندوق الأصفر)، والدعم المشوه للتجارة لكن يمكن السماح به وفقاً لنظم وشروط معينة (الإطار أو الصندوق الأزرق) (راجع الإطار رقم ١).

<p>الإطار ١- أنواع الدعم المحلي</p> <p>١- الصندوق الأصفر Amber Box:</p> <p>يتضمن هذا الصندوق كافة إجراءات الدعم المحلي التي اعتبرت مشوهة للإنتاج والتجارة (مع بعض الاستثناءات)؛ ويجب تخفيض القيمة الإجمالية لهذه الإجراءات.</p> <p>٢- الصندوق الأخضر Green Box:</p> <p>يتضمن جميع أنواع الدعم التي لا تشوه التجارة؛ ويجب أن تقدم من الحكومات ولا تؤدي إلى دعم السعر للمنتجين. ويميل هذا النوع من الدعم إلى أن يكون على شكل برامج غير موجهة لمنتجات معينة، ويشمل دعم دخل المزارعين مباشرة دون ربط ذلك بالمستويات المالية للإنتاج أو الأسعار. ويسمح بالدعم الوارد في إطار الصندوق الأخضر وفقاً لمعايير يجب مراعاتها مثل حماية البيئة وبرامج مكافحة الفقر.</p> <p>٣- الصندوق الأزرق Blue Box:</p> <p>يعتبر هذا الصندوق الاستثناء عن القاعدة العامة وهي "أن كافة أشكال الدعم المرتبطة بالإنتاج يجب أن تكون مخفضة أو يحتفظ بها في إطار حد أدنى معين". وهو يغطي المدفوعات المرتبطة بصورة مباشرة بالمساحات أو عدد الحيوانات، ولكن في إطار نظم تحدد الانتاج من خلال وضع حصص كمية أو تطلب من المزارعين عدم استغلال جزء من أراضيهم.</p>
--

المصدر: World Trade Organization Agriculture Negotiations, The issues and where we are now, 10 October 2002

(١) أنشأت مجموعة كيرنز عام ١٩٨٦ للتأثير على المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية. وتتكون من ١٨ دولة هي: الأرجنتين، وأستراليا، وبوليفيا، والبرازيل، وكندا، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وفيجي، وجواتيمالا، وإندونيسيا، وماليزيا، ونيوزيلندا، وبارجواي، والفلبين، وجنوب أفريقيا، وتايلاند، وأوروغواي.

www.cairnsgroup.org

David Orden, Rashid S. Kaukab, and Eugenio Diaz-Bonilla: "Liberalizing agriculture" (٧)
Trade and Developing Countries" Carnegie Endowment for International Peace - November 2002

وهناك دول^(٣) تستخدم الدعم المشوه للتجارة إلا أنها ملتزمة بالتخفيض. وقد تم وضع استثناء من الخفض للدعم في حدود ٥ في المائة من قيمة "الحد أدنى" من الإنتاج وتكون النسبة ١٠ في المائة في حالة الدول النامية. أما الدول التي أخطرت منظمة التجارة العالمية بأنها تستخدم الدعم المسموح به فلا يتجاوز عددها حتى الآن سبع هي: الاتحاد ، أيسلندا، النرويج، اليابان، جمهورية السلوفاك، سلوفينيا، والولايات المتحدة^(٤).

هذا وقد اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على إزالة كافة الإجراءات غير التعريفية (مثل القيود الكمية والرسوم المتغيرة) واستبدالها بإجراءات تعريفية محددة عن طريق احتساب قيمتها المعادلة Tariffication. كما اتفقوا على تخفيض الدعم المحلي ودعم التصدير، عن طريق خفض معدلاتها بنسب محددة، تختلف في حالة الدول المتقدمة عنها في حالة الدول النامية، سواء من حيث معدلات التخفيض أو فترات التنفيذ (راجع الجدول رقم ١). كما تم استثناء الدول الأقل نمواً من تلك الالتزامات. وقد قام العديد من الدول بربط معدلات التعريفية بدرجة أعلى من المعدلات المطبقة فعلياً، فأصبحت هناك تعريفات مطبقة وأخرى مربوطة.

جدول ١ - النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم والحماية

الدول المتقدمة: ٦ سنوات تبدأ من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠	الدول النامية: ١٠ سنوات تبدأ من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤	التعريفات
٣٦ في المائة	٢٤ في المائة	نسبة الخفض للمنتجات الزراعية جمعياً
١٥ في المائة	١٠ في المائة	الحد الأدنى للتخفيض لكل منتج
٢٠ في المائة	١٣ في المائة	الدعم المحلي
		إجمالي تخفيض الدعم الكلي للدولة لكل قطاع (سنة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨)
٣٦ في المائة	٢٤ في المائة	دعم التصدير
٢١ في المائة	١٤ في المائة	قيمة الدعم
		حجم الدعم

المصدر: World Trade Organization Agriculture Negotiations, The issues and where we are now, 10 October 2002

بالإضافة إلى الموضوعات الثلاثة سابقة الذكر (التعريفات والدعم المحلي ودعم الصادرات) والتي أرسى لها اتفاق الزراعة تعاريف وقواعد ونظم تحكمها، فقد أكد الاتفاق كذلك على مراعاة عدد من المبادئ الهامة هي الاهتمامات غير التجارية بما في ذلك الأمن الغذائي، والحاجة إلى حماية البيئة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، والآثار السلبية التي قد تنتج عن برامج الإصلاح

(٣) هناك ٣٤ دولة تستخدم الصندوق الأصفر، هم: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وبلغاريا، كندا، الصين، تاوان، كولمبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الاتحاد الأوروبي، المجر، أيسلندا، إسرائيل، اليابان، الأردن، كوريا، لوتوانيا، المكسيك، مولدوفيا، المغرب، نيوزيلندا، النرويج، غنيا الجديدة، بولندا، جمهورية السلوفاك، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سويسرا وليشتنشتاين، تايلاند، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا.

(٤) 10 - "Agriculture Negotiations, The issues and where we are now" - World Trade Organization, October 2002.

بالنسبة للدول الأقل نمواً والدول المستوردة الصافية للغذاء. بالإضافة إلى ذلك وضعت تعاريف لعدد من المصطلحات مثل مقياس الدعم الكلي^(٥)، والمنتج الزراعي الأساسي^(٦)، وفترة التنفيذ^(٧).

من جانب آخر، تضمنت المادة ٥ من الاتفاق أحكاماً بفرض تدابير وقائية خاصة^(٨) (Special Safeguard Measures (SSG) لمواجهة الزيادة المفاجئة في الواردات التي قد تنتج عن عملية التحول إلى رسوم جمركية. وينحصر استخدام تلك التدابير فقط في المنتجات التي أخضعت للتعرفة، ويجب على كل دولة ترغب في الاستفادة من هذه التدابير أن تعلن عن ذلك في جداول التزاماتها عن طريق وضع علامة (SSG) بجانب كل منتج.

كما راعى الاتفاق ظروف الدول النامية فيما يتعلق بنسب التخفيض المقررة للتعريفات المربوطة ومستوى الدعم الممنوح للصادرات فأقرّ معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، إذ نص في المادة ١٥ على كون المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق يتم تضمينه في جداول التزامات وتنازلات الدول. وتظهر المعاملة الخاصة والتفضيلية - كما سبق الإشارة - في المرونة الممنوحة للدول النامية والأقل نمواً بشأن تنفيذ الالتزامات سواء من حيث فترات التنفيذ أو نسب التخفيضات المقررة، وتستثنى الدول الأقل نمواً من التزامات التخفيض. أما الدول المستوردة الصافية للغذاء، فهي تلك التي تعتمد على استيراد الغذاء المدعوم من الدول المصدرة للوفاء بالتزاماتها الغذائية لشعوبها. وبما أن الدول الأعضاء ملتزمة بتخفيض مستوى الدعم للمنتجات المصدرة، وما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فقد صدر قرار من الوزراء في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ يطلب من الدول المتقدمة المساعدة في تخفيض الآثار السلبية لخفض مستوى الدعم على الدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

ويعتبر "بند السلام" (Peace Clause) الوارد في المادة ١٣ من اتفاق الزراعة^(٩) أحد بنوده الهامة، حيث يطالب الدول الأعضاء بالامتناع عن فرض إجراءات تعويضية ضد بعض أنواع الدعم المحلي ودعم الصادرات المقدم في أي من الدول الأعضاء خلال فترة التخفيض. وتسري أحكام هذه المادة خلال فترة التنفيذ.

ويتناول اتفاق الزراعة كذلك عدداً آخر من النصوص يتعلق بإنشاء لجنة للزراعة في منظمة التجارة العالمية ودورها، وأيضاً طرق تسوية المنازعات المتعلقة بالسلع الزراعية.

^(٥) هو مستوى الدعم السنوي محسوباً بالقيمة النقدية المقدمة لواحد من المنتجات الزراعية لصالح ذلك المنتج الزراعي الأساسي أو للدعم غير المرتبط بمنتجات محددة والمتاح لصالح المنتجين الزراعيين بصفة عامة Aggregate Measurement of Support. منظمة التجارة العالمية - الوثيقة القانونية - ترجمة غير رسمية

^(٦) المنتج الذي هو أقرب ما يمكن عملياً إلى نقطة البيع الأولي والذي تحدد في الجدول الخاص بالبلد العضو المعني والمؤيد بالمستندات. منظمة التجارة العالمية - الوثيقة القانونية - ترجمة غير رسمية

^(٧) فترة السنوات الست التي بدأت عام ١٩٩٥، إلا أنها لأغراض المادة ١٣ تعني فترة السنوات التسع التي بدأت عام ١٩٩٥. منظمة التجارة العالمية - الوثيقة القانونية - ترجمة غير رسمية

^(٨) تفرض التدابير الوقائية الخاصة على الواردات بصورة مؤقتة لمواجهة ظروف خاصة في حالة توفر شروط معينة مثل ارتفاع مفاجئ في الواردات؛ ويشترط لتطبيق تلك التدابير الوقائية أن تكون هناك زيادة في حجم الواردات من السلع (Volume Trigger) حيث تفرض التدابير حتى نهاية العام المعني فقط؛ أو أن يكون هناك هبوط في الأسعار المحددة (Price Trigger) حيث يجوز فرض التدابير الإضافية على الشحنة المعنية فقط. The World Trade Organization: A Training Package, 15 December 1998

^(٩) تنظم المادة ١٣ أحكام تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأخرى بشأن الدعم على المنتجات الزراعية، فهي تنص على أنه لا يجوز إخضاع إجراءات الدعم المحلي طبقاً للصندوق الأخضر إلى إجراءات الرسوم التعويضية أو أي إجراءات دعم أخرى طبقاً لأحكام اتفاق الدعم والرسوم التعويضية، أو إجراءات أخرى بناء على المخالفة للمزايا الناجمة عن التنازلات الجمركية المستحقة طبقاً لاتفاقية الجات ١٩٩٤. وإذا كان الدعم المقدم للمنتجين لا يتجاوز "الحد الأدنى" فإنه لا يخضع لتدابير الدعم أو المخالفة.

ثانياً - المفاوضات الجارية حول قضايا الزراعة

الف: موضوعات التفاوض والوضع الحالي للمفاوضات

بدأت مفاوضات الزراعة، طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٠ من اتفاق الزراعة، في عام ٢٠٠٠، بهدف استكمال إصلاحات القطاع الزراعي في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف. وعلى الرغم من فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، فقد جاء نص الدوحة الصادر عن الاجتماع الوزاري الرابع للمنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ مؤكداً على استكمال تلك المفاوضات، والأهداف طويلة الأجل المتفق عليها في اتفاق الزراعة من حيث إنشاء نظام تجاري عادل وقائم على آليات السوق.

وتناول إعلان الدوحة الموضوعات المتعلقة بقضايا الزراعة في الفقرتين ١٣ و ١٤ (الإطار رقم ٢)، وكان نص هاتين الفقرتين متوازناً إلى حد ما من حيث التأكيد على ضرورة العمل على تخفيض دعم الصادرات بمختلف أشكاله تدريجياً تمهيداً لإلغائه، بالإضافة إلى تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة بالإضافة إلى تحسين جوهري في النفاذ إلى الأسواق. واتفق الأعضاء على إجراء المفاوضات في إطار جدول زمني محدد ينتهي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مع اعتبار مفاوضات الزراعة جزءاً من إطار الصفقة المتكاملة (الحزمة الواحدة) لأجندة الدوحة للتنمية (الإطار رقم ٣).

الإطار ٢ - الفقرتان ١٣ و ١٤ من إعلان الدوحة الوزاري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

١٣- "تعترف بالعمل الذي أنجز في المفاوضات التي انطلقت في مرحلة سابقة من العام ٢٠٠٠ عملاً بالمادة ٢٠ من الاتفاق بشأن الزراعة، ومن ضمنه عدد كبير من المقترحات التفاوضية تقدم بها ما يزيد عن ١٢١ عضواً. ونذكر بالهدف الطويل الأجل المشار إليه في الاتفاق، والمتمثل في إرساء نظام تجاري عادل وقائم على آليات السوق، من خلال برنامج إصلاح جذري يشمل قواعد محصنة والتزامات محددة بشأن الدعم والحماية، بغية تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. وإننا نؤكد من جديد التزامنا بهذا البرنامج واستناداً إلى العمل الذي أنجز حتى الآن، نتعهد بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسين جوهري في النفاذ إلى الأسواق؛ وتخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيداً لإلغائها؛ والحد من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة. إننا نتفق على أن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية ينبغي أن تشكل جزءاً أصيلاً من عناصر المفاوضات، وأن تدرج في جداول التنازلات والالتزامات، وأن تدرج، حسب الاقتضاء، في القواعد والضوابط التي سيجري التفاوض عليها، بغية تفعيل هذه المعاملة عملياً، وتمكين الدول النامية من مراعاة احتياجاتها التنموية، ومن ضمنها الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ونحيط علماً بالاهتمامات غير المتصلة بالتجارة الواضحة في المقترحات التي تقدم بها الأعضاء، وأن هذه الاهتمامات ستوضع في الاعتبار كما هو منصوص عليه في الاتفاق بشأن الزراعة."

١٤- "تحدد أنماط الالتزامات الإضافية، ومن ضمنها المعاملة الخاصة والتفضيلية، في مدة لا تتجاوز ٣١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٣، و ينبغي للمشاركين تقديم مسودات شاملة لجدولهم حسب هذه الأنماط في مدة لا تتجاوز تاريخ عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري. وتنتهي المفاوضات، ومن ضمنها المفاوضات المتصلة بالقواعد والضوابط التنظيمية والنصوص القانونية ذات الصلة، مع الانتهاء من خطة المفاوضات وكجزء منها."

المصدر: المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، ٩-١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ - ترجمة غير رسمية

الإطار رقم ٣- الجدول الزمني لمفاوضات الزراعة

- بداية المفاوضات: يناير ٢٠٠٠
- التوصل إلى طرق ونماذج المفاوضات: نهاية ٢٠٠٣/٣/٣١
- تقدم الأطراف المتفاوضة بمسودات لجدول التزاماتها: المؤتمر الوزاري الخامس بالمكسيك
- تقرير عما توصلت إليه المفاوضات: المؤتمر الوزاري الخامس بالمكسيك
- الموعد النهائي للمفاوضات: ٢٠٠٥/١/١

ومرت المفاوضات بعدة مراحل منذ عام ٢٠٠٠ حيث عقدت عدة اجتماعات تقدم فيها أكثر من ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء بمقترحات. وبداية من آذار/مارس ٢٠٠٢ بدأت المفاوضات في جلسات خاصة (Special Sessions) للجنة الزراعة، وتم فيها استكمال المناقشات حول المفاوضات. وفيما يلي عرض لأهم المناقشات والمقترحات التفاوضية:

١- الدعم المحلي

إن الدعم المحلي من أكثر العناصر تأثيراً في التجارة الزراعية الدولية، وتعد الدول الصناعية أكثر الدول منحا للدعم المحلي. وقد ذكر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في التقرير السنوي أن "الدعم والمساعدات الممنوحة من الدول الأعضاء، خاصة الدول الصناعية، لقطاع الزراعة لازالت مرتفعة، ولها تأثير كبير على التجارة الزراعية. فالسياسات الزراعية في الدول المتقدمة تقوم على تقديم أنواع متعددة من الدعم مقترناً بقيود صارمة على الواردات من المنتجات قليلة التكلفة من الدول المتقدمة الأخرى والدول النامية"^(١٠).

ومنذ بدء سريان ونفاذ اتفاق الزراعة، تمارس جماعات الضغط المعنية بالزراعة (المزارعون) في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان بالإضافة إلى دول متقدمة أخرى ضغوطاً على حكوماتها وتعارض أي تخفيضات في مستوى الحماية الممنوحة لأعضائها. وقد بلغ حجم الدعم المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نحو ٣١١ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وهذا يمثل ١,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول^(١١). وكانت قيمة الدعم في بعض الدول المتقدمة قد ارتفعت بشكل حاد في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩، إذ بلغ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣٦١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩ مقارنة بنحو ٣٠٧,٨ مليار دولار خلال ١٩٨٨/١٩٨٦ (كما هو موضح في الجدول ١). ويمنح بعض الدول، مثل الاتحاد والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، دعماً محلياً مرتفعاً يتقارب مع حجم التجارة الزراعية في العالم، وبلغ ما قيمته ٢٠٠ - ٣٠٠ مليار دولار سنوياً^(١٢).

وقد تضمنت المفاوضات الجارية عدة مقترحات حول مقدار التخفيض اللازم لمستوى الدعم المشوه للتجارة، وما إذا كان ذلك يتطلب فرض قيود على منتجات محددة أم لا. فأكد الاتحاد أن التدابير الحالية تشكل الإطار الصحيح عالمياً لمعالجة مشاكل الدعم المحلي، واقترح تطبيق نظام خاص لتأمين التعويض اعتماداً على التغيرات في أسعار السوق.

David Orden, Rashid S. Kaukab, and Eugenio Diaz-Bonilla, opcit ^(١٠)

World Trade Organization: "Overview of Development in the International Trading Environment, ^(١١)

Annual Report by the Director-General" WT/TPR/OV/8 - 15 November 2002.

David Orden, Rashid S. Kaukab, and Eugenio Diaz-Bonilla. opcit ^(١٢)

الجدول ٢- الدعم المقدم إلى المزارعين بالمليار دولار

الدول	تفسير الدعم	١٩٨٨/١٩٨٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الدعم	٣٠٧,٨	٣٢٨,٨	٣٥٢,١	٣٦١,٥
اليابان	دعم المنتجين	٢٤٦,٢	٢٤٦,٢	٢٧٠,٩	٢٨٢,٨
	قيمة الناتج الزراعي	٥٥٩,٢	٧٠٩,٨	٦٥٥,٦	٦١٧,٣
	إجمالي الدعم	٩,١	٨,٠	٨,٧	٨,١
	دعم المنتجين	٧,٨	٦,١	٦,٥	٦,٧
	قيمة الناتج الزراعي	١٠,٩	١٠,١	١٠,١	٩,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	إجمالي الدعم	٦٨,٢	٧١,٦	٨٨,٢	٩٦,٥
	دعم المنتجين	٤١,٩	٣٠,٥	٤٨,٤	٥٤,٠
	قيمة الناتج الزراعي	١٤٣,٦	٢٠٨,٧	١٩٤,٢	١٨٩,٢
الاتحاد الأوروبي	إجمالي الدعم	١٠٠,٣	١١٠,٣	١٢١,٢	١١٨,١
	دعم المنتجين	٨٦,٣	٩٩,١	١٠٩,٩	١٠٧,٤
	قيمة الناتج الزراعي	١٨٢,٥	٢١٧,٥	٢٠٢,٧	١٨٠,٢

المصدر: Agriculture Policies in OECD Countries – Monitoring and Evaluation 2000 (Paris, OECD 2000) Unfair Trade, Betrayal of our Farmers - People's Democracy: Weekly Organ of the Communist Party of India (Marxist). Vol. Xxv, No. 11, March 18, 2001

وتطرفت المفاوضات إلى الدعم غير المشوه للتجارة، فتقدمت كندا بمقترح يرمي إلى فرض قيود على كافة أنواع الدعم، بما في ذلك الدعم غير المشوه للتجارة. في حين طالبت دول أخرى، مثل كوريا، بتوسيع إطار الدعم غير المشوه للتجارة ليشمل أنواعاً أخرى من الدعم. وطالبت فئة أخرى من الدول، مثل النرويج، بعدم تعديل الدعم غير المشوه للتجارة والإبقاء عليه كما هو على أساس أن الدعم الممنوح في هذا الإطار مرض.

كما شملت المفاوضات الدعم المسموح به في ظروف وشروط محددة، فطالب بعض الدول، مثل كوريا واليابان والنرويج، بالإبقاء على هذا النوع من الدعم لأنه أقل تشويهاً من الأنواع الأخرى، ولكونه أداة أساسية لدعم الزراعة وإصلاحها وتحقيق أهداف غير تجارية، ولذا ينبغي أن لا تفرض عليه قيود. في حين طالبت مجموعة كيرنز بإلغاء هذا النوع من الدعم، أو تقديم تعهدات بالحد من اللجوء إليه.

هذا ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق على تخفيض الدعم المحلي حتى تاريخ صدور هذه الورقة، بل أن بعض الدول المتقدمة بدأ ممارسات تؤدي إلى زيادة الدعم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية صدر قانون أمن المزارع والاستثمار الريفي في أيار/مايو ٢٠٠٢ وبموجبه يزيد الدعم بنحو ٨٢,٨ مليار دولار على مدى عشر سنوات^(١٣). وفي الاتحاد الأوروبي، تمت المراجعة نصف المرحلية للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة في تموز/يوليو ٢٠٠٢، وسوف تستمر حتى عام ٢٠٠٦^(١٤)، أي إلى ما بعد الموعد النهائي للمفاوضات على قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

^(١٣) Institute for European Affairs: EU- US update – October 2002

^(١٤) Franz Fischler: "Presentation of the Common Agriculture policy Mid-term Review by the European Commissioner for Agriculture to the Agriculture Committee of the European Parliament", 10 July 2002 - <http://europa.eu.int/rapid/start>

وبالنسبة للدول العربية، يمكن النظر إلى الدعم المقدم للمزارعين في الدول المتقدمة على أنه يعمل على تخفيض أسعار السلع في الأسواق العالمية، مما يفيد الدول العربية كونها دولاً مستوردة للغذاء؛ إلا أنه بالمقابل يضر بالمنتجين في الدول العربية إذ أن انخفاض أسعار المنتجات الزراعية المدعومة يقلل من قدرة المنتجات الزراعية العربية على المنافسة العالمية، ويؤثر على الإنتاج المحلي.

٢- دعم التصدير

يعد أكبر المعوقات التي تواجه التجارة الدولية في السلع الزراعية. وتقدم دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا دعماً للمصدرين، وبلغ حجم دعم الصادرات في الدول الأعضاء في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مستويات مرتفعة؛ إذ ينفق الاتحاد على سبيل المثال ٢ مليار دولار سنوياً على دعم التصدير^(١٥).

وقد اختلفت آراء الدول في المفاوضات الحالية حول مقدار التخفيضات اللازمة لدعم التصدير. فطالب بعض الدول، مثل الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز، بإلغاء تام لكافة أشكال دعم التصدير على فترات زمنية وبدءاً بتخفيضات كبيرة، في حين أبدى بعض الدول الأخرى - وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي - استعداداً للتفاوض بشأن إدخال المزيد من التخفيضات التدريجية دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل للدعم. ويشير العديد من الدول النامية إلى أن منحها المحليين يواجهون مصاعب في مواجهة الواردات المدعومة ذات الأسعار المنخفضة نتيجة لدعم التصدير، وكذلك في مواجهة منافسة أكبر في الأسواق الخارجية. كما طالبت في ذات الوقت بضرورة منحها معاملة خاصة وتفضيلية تتمكن بموجبها من مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة أي خفض محتمل لدعم التصدير.

كما تضمنت المفاوضات طرق تحسين القواعد المتعلقة بدعم التصدير لتفادي عدم تنفيذ الالتزامات من بعض الدول الأعضاء، وخاصة القواعد المتعلقة بالمؤسسات التجارية الحكومية والمساعدات الغذائية واعتمادات التصدير المدعومة.

ويقترح بعض الدول، كالهند، منح المزيد من المرونة للدول النامية، وذلك بالسماح لها بزيادة دعم التصدير لبعض المنتجات وتخفيضه لمنتجات أخرى. ويؤكد بعض الدول النامية على عدم تكافؤ القواعد والقوانين التي تسمح للدول المتقدمة بالاستمرار في إنفاق مبالغ كبيرة على دعم التصدير، في حين تعجز الدول النامية عن ذلك لأنها تفتقر إلى الأموال اللازمة، ولأنه يسمح فقط للدول التي كانت في الأصل تقدم دعماً للتصدير بالاستمرار في توفيره، وإن كان بمستويات أدنى. وفي الإطار ذاته، اقترحت مجموعة دول جنوب شرق آسيا والهند إلغاء دعم التصدير في الدول المتقدمة والسماح به في الدول النامية ولأسباب محددة كالتسويق.

هذا ويحتوي القانون الأمريكي لأمن المزارع والاستثمار الريفي لعام ٢٠٠٢ - الساب الإشارة إليه - على عناصر متخفية لدعم الصادرات، حيث زاد من مستويات القروض الممنوحة للحبوب، وأبقى على مستويات القروض الممنوحة للأرز والقطن. ويتوقع أن يؤدي الدعم الكبير الذي يمنح للمزارعين الأميركيين إلى فائض عالمي ضخم في إنتاج القمح والذرة والقطن والمحاصيل الرئيسية الأخرى، وأن يولد ذلك بدوره هبوطاً في أسعار السلع العالمية، مما سوف يصعب المنافسة على المزارعين الصغار الذين لا يحصلون على الدعم في العالم الثالث^(١٦).

^(١٥) Office of Agriculture Affairs U.S. Embassy – Warsaw : “The US Farm Bill, Summary Overview”, July 2002

^(١٦) Warren Vieth: “US exports Misery to Africa with Farm Bill”, Los Angeles Times Monday 27 May 2002

وحتى إعداد هذه الورقة، لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء على كيفية تخفيض دعم الصادرات.

وعلى الرغم من أن الدول العربية من الدول المستوردة للمنتجات الغذائية وتعتمد على الواردات الخارجية في سد الفجوة الزراعية لديها^(١٧)، إلا أن بعضها يصدر منتجات زراعية، مثل الخضر والفاكهة التي يتم تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي وبعض دول آسيا، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية من الخضر خلال عام ٢٠٠٠ نحو ٤٥٩,١٣ مليون دولار، ومن الفاكهة نحو ٥٧٢,٥١ مليون دولار^(١٨). وتتأثر تلك الصادرات بالتعريفات الجمركية المرتفعة وغيرها من الإجراءات التي تحول دون نفاذها إلى الأسواق، كما أنها تواجه منافسة غير عادلة في الأسواق العالمية نتيجة لدعم الصادرات في الدول المتقدمة.

٣- النفاذ إلى الأسواق:

تعد مشكلة النفاذ إلى الأسواق من العوائق التي تواجه صادرات الدول النامية والأقل نمواً إلى أسواق الدول المتقدمة، نتيجة فرض العديد من التعريفات الجمركية المرتفعة، مثل التعريفات التصاعدية وذروة التعريفات. بالإضافة إلى وجود اختلافات بين معدلات التعريفات المطبقة والتعريفات المربوطة، مما يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية. وقد شملت المفاوضات في إطار النفاذ إلى الأسواق نقاطاً أساسية هي: التعريفات الجمركية، والحصص التعريفية^{١٩}، والتدابير الوقائية:

(أ) التعريفات الجمركية

وقد طرحت على مائدة المفاوضات العديد من المقترحات التفاوضية أبرزها صيغتين. الأولى تعرف باسم "الصيغة السويسرية" وتتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات خاصة تلك المرتفعة وأن تكون التعريفات المستخدمة في الدول المتقدمة متسقة بحيث لا يتعدى الحد الأقصى للتعريف على أي سلعة نسبة الـ ٢٥ في المائة، وتؤيد تلك الصيغة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكيرنز. بينما تعرف الثانية باسم "صيغة أوروغواي" وتتضمن إجراء خفض أقل نسبياً وموحد على أغلب التعريفات وهي ذات الصيغة التي استخدمت في جولة أوروغواي، وتؤيدها الاتحاد الأوروبي. كما طالبت الدول النامية بإعفاؤها من إجراء تخفيضات على بعض السلع الزراعية لحماية الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

(ب) - الحصص التعريفية

تركزت المفاوضات حول نظام الحصص التعريفية ذاته، سواء من حيث الحجم أو من حيث التعريفات المفروضة داخله. فطالب بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بإلغاء التعريفات المفروضة داخل الحصص، وذلك من خلال "التحرير القطاعي" الذي يعرف في بعض القطاعات بصفقات "الصفير مقابل الصفير"، في حين عارضت اليابان هذا الاتجاه.

كما تطرقت المفاوضات إلى نظام إدارة الحصص التعريفية، فأكد العديد من الدول الأعضاء على صعوبة التوصل بشكل قاطع إلى أن طريقة ما هي الأفضل دون سواها لإدارة الحصص

^(١٧) بلغت الفجوة الزراعية العربية ما قيمته ١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠.

^(١٨) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية"

المجلد رقم ٢١، الخرطوم ديسمبر ٢٠٠١.

^(١٩) المقصود من الحصة التعريفية هو أن تفرض معدلات تعريفية على الواردات داخل النطاق المحدد للحصة، فإذا تخطت الواردات هذا المقدار يتم فرض معدلات تعريفية أعلى

التعرفية. وهناك مقترحات باستبدال الحصص التعريفية بتعريفات أدنى، أو زيادة حجم هذه الحصص التعريفية. كما توجد مقترحات حول تصنيف ما تعتبره هذه المقترحات طرقاً مقيدة وغير شفافة، ومقترحات أخرى تطالب بضرورة توضيح أي وسائل لإدارة الحصص قانوني وأياها غير قانوني بموجب قوانين منظمة العمل الدولية، وذلك بهدف إرساء أسس قانونية حقيقية.

(ج) - التدابير الوقائية

تراوحت الآراء في المفاوضات بين الاستمرار في اتخاذ هذه التدابير بشكلها الحالي، وبين إلغائها، وبين ضرورة إعادة النظر فيها للحيلولة دون تطبيقها على منتجات الدول النامية. واقترحت مجموعة الدول النامية الأحد عشر^(٢٠) أن يسمح للدول النامية حصرياً باستخدام التدابير الوقائية الخاصة دون الدول المتقدمة. كما اقترحت كل من اليابان وجمهورية كوريا وتايوان وأستراليا من نوع جديد يطبق على المنتجات الموسمية القابلة للتلف، إلا أن هذا الاقتراح جوبه باعتراض عدد من الدول.

٤ - المخاوف غير المتصلة بالتجارة

لا ترتبط الزراعة بالتجارة فقط ، فلها وظائف أخرى ترتبط بأهداف غير تجارية. وتتص المادة ٢٠ من اتفاق الزراعة على ضرورة مراعاة المفاوضات للمخاوف غير التجارية للدول الأعضاء، مثل الأمن الغذائي، والبيئة، والتنمية الريفية، والحد من وطأة الفقر. كما نص على ذلك الإعلان الوزاري للدوحة.

وعلى الرغم من تأكيد الأعضاء على أن هناك مخاوف غير تجارية، واتفاقهم على أهمية هذه المخاوف ووجوب طرحها والوصول إلى حل لها؛ إلا أنهم اختلفوا حول الإطار الذي يجب أن يجري بحثها ضمنه ونطاق الموضوعات محل التفاوض. فأكد بعض الدول ضرورة تحقيق كافة الأهداف المختلفة للزراعة داخل إطار القواعد المنصوص عليها بشأن الدعم غير المشوه للتجارة؛ في حين أكدت دول أخرى أن المخاوف غير التجارية مرتبطة بالإنتاج، لذا فإن الدعم المبنى على الإنتاج أو مرتبط به هو الذي يضمن الوصول إلى تلك الأهداف. وطالبت اليابان وكوريا والنرويج، بضرورة أن تتضمن المخاوف غير التجارية التنوع الزراعي.

وهناك مقترح مقدم من اليابان حول تطورات قضايا الأمن الغذائي. وقد اتفق الدول الأعضاء على ضرورة تأمين الحماية للمستهلك؛ كما اتفقوا أيضاً على الحاجة إلى تقادي الحماية المقنعة. هذا ويتخوف عدد من الدول النامية التي تعتمد على الواردات من السلع الزراعية لتأمين احتياجاتها الغذائية والزراعية من احتمال ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية نتيجة لانخفاض الدعم في الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من عدم شمول اتفاق الزراعة لمسألة رفاهية الحيوان وكفاءة الأغذية بشكل محدد إلا أن هناك مقترحات قدمت بشأنهما. حيث قدم الاتحاد مقترحاً يتناول رفاهية الحيوان ويورد فكرة تعويض المزارعين عن التكاليف الإضافية التي يتحملونها عندما يلتزمون بتوفير معايير أفضل لضمان رفاهية الحيوانات. وبموجب هذا الاقتراح، تتدرج هذه المدفوعات في إطار الدعم المحلي المسموح به. كما تطرقت المفاوضات إلى ما إذا كان ذلك سيتم على حساب رفاهية الإنسان، خاصة في الدول الفقيرة. كما قدم الاتحاد الأوروبي مقترحاً آخر حول جودة الأغذية، حيث تناول

(٢٠) هي: كوبا، وجمهورية الدومنيك، وهندوراس، وباكستان، وهايتي، ونيكاراجوا، كينيا، وأوغندا، وزيمبابوي، وسريلانكا، والسلفادور. World Trade Organization: "G/AG/NG/W/13", 23 June 2000

مسألة الاحتفاظ بحق إنتاج أغذية لها ميزات محددة مرتبطة بمواقع معينة^(٢١)، وهو ما يتصل بالمؤشرات الجغرافية وبالتالي يخلق ترابط بين المفاوضات في هذا الإطار والمناقشات ذات الصلة الدائرة في مجلس الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وهو ما تعارضه بعض الدول.

باء- المقترحات التفاوضية

على الرغم من استمرار المفاوضات لأكثر من ثلاث سنوات منذ بدايتها في عام ٢٠٠٠، فإن التقدم الذي أحرز في سبيل التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء ليس على المستوى المطلوب، وذلك نتيجة لتمسك الدول الأعضاء بأرائها حول العديد من النقاط الخلافية، مما حدا بالمدير العام لمنظمة التجارة العالمية أن يعلن عن خيبة أمله من حلول الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق حول نماذج التفاوض دون التوصل إلى نتيجة إيجابية، إلا أنه أكد على أهمية استمرار المفاوضات والمناقشات بين الدول بهدف التوصل لتوافق حول النقاط الخلافية^(٢٢).

وسنعرض في هذا الجزء أهم عناصر المقترحات التفاوضية المقدمة من بعض الدول المتقدمة والنامية؛ كما سنعرض لمقترحات الدول العربية بالتفصيل، وقد تقدمت ثلاث دول عربية هي مصر والأردن والمغرب بمقترحات. وشاركت مصر في المقترح المقدم من المجموعة الأفريقية. وسنعرض كذلك إلى أحدث ما صدر عن لجنة الزراعة في منظمة التجارة العالمية وهو المسودة الأولى الخاصة بطرق وضع الالتزامات الإضافية.

١- مقترحات بعض الدول المتقدمة والنامية

(أ) الولايات المتحدة الأمريكية^(٢٣)

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية عملية تخفيض التشوهات التجارية وذلك من خلال زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق لكافة الدول الأعضاء. وقد تركزت أهم عناصر المقترح الأمريكي على: توحيد شكل وحدود التعريفات المطبقة على كافة المنتجات في كافة الدول، وإلغاء دعم التصدير وضرائب التصدير المتعددة؛ والتخفيض التدريجي للتشوهات التجارية الناتجة عن الدعم المحلي من خلال تحديد الدعم المحلي بفئتين فقط، دعم معفي من التخفيض (الذي لا يشوه التجارة أو يشوها إلى الحد الأدنى، ويعد عامل أساسي للتنمية والأمن الغذائي في الدول النامية)، ودعم غير معفي (ويخضع للتخفيض)؛ واندماج الدول النامية بشكل أفضل في النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال المساعدات الفنية، وتحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمارات؛ واستمرار العمل بالمادة ١٠-٤ من اتفاق الزراعة المتعلقة بما يجب على الدول مراعاته عند التبرع بالمساعدات الغذائية الدولية.

(ب) الاتحاد الأوروبي^(٢٤)

أكد الاتحاد الأوروبي على أن التحرير المستمر لتجارة المنتجات الزراعية والتوسع فيها أهم المساهمات في التنمية الاقتصادية المستدامة. وركز المقترح الأوروبي على: إجراء تخفيضات

(٢١) World Trade Organization: "G/AG/NG/W/18, 19", 28 June 2000

(٢٢) World Trade Organization: WTO News "Agriculture Negotiations Farm talks miss deadline; but work must go on, says Supachai" - 31 march 2003.
http://www.wto.org/english/news_e/pres03_e.htm

(٢٣) World Trade Organization: "G/AG/NG/W/15" - 23 June 2000

(٢٤) World Trade Organization: "G/AG/NG/W/90" 14 December 2000

التعريفات الجمركية على أساس التعريفات المربوطة وليست المطبقة؛ واستبدال المادة ١٠-٤ من اتفاق الزراعة بمجموعة من القواعد تؤكد على منح المساعدات إلى الدول الأقل نمواً وإلى الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء في شكل منح كاملة لا تضر بالإنتاج المحلي للغذاء؛ والإبقاء على الإجراءات الحالية فيما يتعلق بالدعم المحلي؛ وتضمن إجراءات حماية البيئة في اتفاق الزراعة؛ وتأمين أفضلية تجارية للدول النامية من أجل تعزيز نفاذ السلع إلى الأسواق؛ واستمرار العمل بالمادة ١٣ (بند السلام).

(ج) دول مجموعة كيرنز

تقدمت مجموعة كيرنز بعدة مقترحات^{٢٥} حول الدعم المحلي ودعم التصدير، والنفاذ إلى الأسواق. وتركزت المقترحات المقدمة على: إجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي بهدف إلغائه؛ وتعزيز أحكام الدعم غير المشوه للتجارة بالنسبة للدول النامية؛ وتعزيز المعونة الفنية إلى الدول النامية؛ وتحسين الأحكام المتعلقة بقيود التصدير وإلغاء التعريفات التصاعدية؛ وإلغاء كافة أنواع دعم التصدير؛ وإجراء تخفيضات كبيرة على كافة التعريفات استناداً إلى معدلات التعريفة النهائية المربوطة.

(د) مقترح المجموعة الأفريقية

أكد المقترح الأفريقي على أن سبب الانقراض إلى الاستثمارات والنفاذ المحدود إلى الأسواق الذي يعاني منه القطاع الزراعي في معظم الدول الأفريقية هو ارتفاع مستويات الحماية والدعم المحلي ودعم التصدير في الدول المتقدمة، والمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية مع منتجات مدعومة من الدول المتقدمة. كذلك أشار إلى أهمية النصوص التي تتعلق ببعض المخاوف غير التجارية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

وقد تركزت أبرز المقترحات المقدمة من المجموعة الأفريقية حول: التخفيض الفعلي لذروة التعريفات وتخفيض التعريفات التصاعدية في الدول المتقدمة؛ وتخفيض دعم التصدير في الدول المتقدمة؛ وتخفيض تدابير الدعم المحلي المشوه للتجارة والإنتاج؛ وتقديم المزيد من المعونات الفنية والمالية إلى الدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

٢- مقترحات الدول العربية

(أ) مقترح مصر^{٢٦}

تناول المقترح المصري موضوعات النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، ودعم التصدير؛ كما تناول الدول الأقل نمواً وتلك المستوردة الصافية للغذاء، والمعاملة الخاصة والتفضيلية. وركز على أن المفاوضات الحالية في الزراعة يجب أن تكون بداية سلسلة من الخطوات الفعالة والعادلة تؤدي إلى الدمج الكامل للزراعة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

كما أكد أن تحسين نفاذ الصادرات الزراعية إلى الأسواق عنصر حيوي وأساسي بالنسبة لأهداف التنمية والنمو التي تضعها الدول الأقل نمواً والدول النامية نصب أعينها. وتؤكد على أن زيادة دعم السلع الزراعية يتعارض مع الأهداف المذكورة في ديباجة اتفاق الزراعة من حيث التزام الأعضاء بتخفيض الدعم الزراعي. واعتبر المقترح المصري أن دعم التصدير من أكثر الآليات

Id Trade Organization: "G/AG/NG/W/35, 54, 93" 2000^(٢٥)

World Trade Organization: "G/AG/NG/W/107/Rev.1" 21 March 2001^(٢٦)

المشوهة للتجارة، ومع ذلك لا يزال يسمح بها بموجب اتفاق الزراعة، رغم أنها تشكل توزيعاً مجحفاً للحقوق بين مختلف الأعضاء، لاسيما وأنها تسمح للبلدان المتقدمة الأكثر ثراءً بممارسة التمييز لمصلحة إنتاجها. وأخيراً أكدت مصر أن تنفيذ الاتفاق أظهر أن الدول النامية قلما تستفيد من المعاملة الخاصة والتفضيلية، وأن الدول النامية لم تتمكن من دعم قطاعاتها الزراعية بقدر ما فعلت الدول المتقدمة، نظراً لمواردها المالية المحدودة. وسنوضح فيما يلي المقترحات المصرية بالتفصيل:

(١) النفاذ إلى الأسواق:

يمكن أن يتم تحسين النفاذ إلى الأسواق من خلال:

- ١- تخفيض التعريفات وغيرها من رسوم الدخول المطبقة على المنتجات الزراعية؛
- ٢- إقامة آلية مناسبة لإلغاء التدابير التي تلجأ إليها الدول المتقدمة، كالرسوم المحددة والأسعار المرجعية ورسوم الدخول والرسوم المتغيرة والمعدلات المركبة ومثيلاتها؛
- ٣- تحديد التعريفات و الرسوم و التكاليف بحسب قيمة السلع؛
- ٤- إلغاء التعريفات التصاعدية وذروة التعريفات و التفاوت فيها؛
- ٥- تعزيز قواعد إدارة الحصص التعريفية وزيادة شفافيتها، كما يجب أن تصبح حصص المعدلات التعريفية خاصة بمنتجات محددة بدلاً من كونها إجمالية؛
- ٦- على الدول المتقدمة تطبيق جميع التخفيضات التعريفية على أساس المعدلات المطبقة وليس المعدلات المربوطة، ويتم التخفيضات في الدول النامية على أساس مراعاة حاجاتها التنموية؛
- ٧- إعادة النظر في أحكام التدابير الوقائية الخاصة التي ترد في المادة ٥ وصولاً إلى إلغائها.

(٢) الدعم المحلي:

- ١- على الدول المتقدمة الموافقة على خفض مستويات الدعم المحلي، وحرصاً على الشفافية والوضوح، منح الدعم على أساس كل منتج على حدة؛
- ٢- تتم تلك التخفيضات في كافة أنواع الدعم المحلي لذلك يجب مراجعة التدابير التي يسمح بها بموجب الملحق ٢ فيما يتعلق بتناسقها مع التشويه غير التجاري؛
- ٣- ضرورة مراجعة أحكام بند السلام (المادة ١٣-١١ (أ)) لأنه أصبح أحدى الطرق التي تلجأ إليها الدول لدعم الزراعة خلافاً لروح الاتفاق.

(٣) دعم التصدير:

- ١- إلغاء كافة أشكال دعم التصدير تدريجياً خلال فترة زمنية يتفق عليها؛
- ٢- أن تستهدف المفاوضات تحسين المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية من خلال السماح لهذه الدول بمرونة في تقديم دعم لمنتجاتها الزراعية المصدرة بطريقة تتوافق مع أحكام المادة ٢٧ والملحق ٧ من اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية؛
- ٣- توضيح قواعد إضافية لتفادي قيام الدول المتقدمة بالالتفاف على التزامات إلغاء دعم التصدير.

(٤) الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نمواً:

- ١- مراجعة فورية لقرار مراكش في هذا الشأن - طبقاً لنص المادة ٦- لتأكيد الصياغة وجعلها أكثر إلزامياً.

٢- رفع مستوى المساعدة الفنية و المالية لهذه الدول والتشديد على ضرورة تعزيز قدراتها التسويقية فيما يتعلق بالصادرات بهدف تمكينها من التحول من بلدان مستوردة صافية للأغذية إلى بلدان مكتفية ذاتيا.

٣- إنشاء صندوق دعم لهذه الفئة من الدول لتمكين من الحصول على مساعدة لسداد فواتير وارداتها الغذائية و ذلك بعد شراء حاجاتها من السوق المفتوح و بأسعار غير مدعومة.

(٥) المعاملة الخاصة والتفضيلية:

١- أن تمنح الدول النامية مرونة أكبر لكي تتمكن من إعادة تقييم جداول التعريفات الخاصة بها وتعديلها بما يتفق مع أولوياتها وإمكاناتها الاقتصادية والمالية.

٢- أن تتم التخفيضات التعريفية التي تقدمها الدول النامية الأعضاء على أساس معدلاتها المربوطة وليس على أساس المعدلات المطبقة.

٣- على الدول المتقدمة بذل المزيد من الجهد لتعزيز استثماراتها الفنية والمالية في قطاع الزراعة في الدول النامية، مع مراعاة مساعدة التنمية الريفية والارتفاع بمستوى الدخل.

٤- تضمين المساعدات الفنية المقدمة إلى الدول النامية دراسة التأثيرات المتوقعة لمزيد من التحرير في قطاع التجارة الزراعية طبقا لتوقعات منظمة التجارة العالمية في القطاعات الزراعية، ومراعاة إيجاد الطرق والوسائل لتقليل التأثيرات السلبية الناتجة عن هذا التحرير.

٥- أن تتمتع الدول النامية بمرونة أكبر لكي تتمكن من رفع مستويات الدعم المحلي في إطار الدعم غير المشوه للتجارة (الملحق ٢ من الاتفاق).

(ب) مقترح الأردن^{٢٧}

يتركز المقترح الأردني على أهمية مراجعة القرار الوزاري الخاص بالتأثيرات السلبية لعملية الإصلاح الزراعي على الدول النامية والأقل نمواً. وهو يؤكد على أن النفاذ إلى الأسواق هو أهم عناصر عملية الإصلاح الزراعي، إلا أنه يجب مراعاة المصالح الشرعية للدول، وخاصة احتياجات الدول النامية. وطالب المقترح الأردني بالإلغاء التام لكافة أشكال دعم التصدير على أساس أنه أكثر المشوهات التجارية.

هذا وتناول المقترح النفاذ إلى الأسواق، ودعم التصدير، والدعم المحلي، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والمخاوف غير المتصلة بالتجارة. وسوف نعرض فيما يلي هذا المقترح بالتفصيل:

(١) النفاذ إلى الأسواق:

يجب أن تكون عملية الإصلاح و النفاذ إلى الأسواق عادلة فيما يتعلق بالتفاوت بين معدلات التعريفية المربوطة ومعدلات التعريفية المطبقة في مختلف الدول. فهناك دول تستفيد من التفاوت الكبير بين معدلات التعريفية المربوطة ومعدلات التعريفية التي تطبقها، كما يحق لها فرض تدابير وقائية خاصة ضد أي بلد نام، فقط لأن هذا البعض سبق غيره في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وحظي بالتالي بشروط انضمام أفضل من تلك التي تفرض على الدول النامية المنضمة حديثاً.

ويقترح الأردن تنظيمياً أكثر للفروق بين التعريفات المطبقة والمربوطة للدول النامية، مع ضرورة عمل كافة الدول الأعضاء على إيجاد معادلة أو صيغة formula للوصول في نهاية جولة

جولة المفاوضات إلى تقارب للتعريفات المطبقة التي تضمن نفاذاً عادلاً للأسواق للمنتجات الزراعية لكل من الدول المتقدمة والنامية.

ويجب عند تناول أي صيغة لخفض التعريفات الأخذ بعين الاعتبار مرحلة التحرير التي بلغتتها الدول الأعضاء. ويقتضي ذلك تحديد معدل تعريفي يشكل هدفاً محدداً للدول النامية الأعضاء و آخر للدول المتقدمة، على أن يعتمد معدل التخفيض في التعريفات على المعدلات التعريفية المطبقة في كل بلد وعلى مستوى المعدلات التعريفية المستهدفة الذي يفترض بلوغه خلال فترة محددة.

ويجب أن يكون للاقتصادات النامية الصغيرة التزامات وأساليب تفضيلية ملائمة، بما في ذلك إمكانية الإعفاء من تخفيضات تعريفية إضافية. ونظراً لما تتميز به الزراعة من خصوصية، يجب المحافظة على آلية الإجراءات الوقائية الخاصة لتأمين الحماية الكافية من الارتفاعات المفاجئة في الواردات وتقلبات الأسعار، والسماح للدول المنضمة حديثاً بأن تلجأ إليها.

ويدعم الأردن الاقتراح السويسري المتعلق بالحاجة إلى إعادة النظر في آلية الإجراءات الوقائية. كما يساند الرأي الخاص بإيجاد آلية تدابير وقائية مماثلة للتدابير الوقائية الخاصة، من خلال وجود نصوص تسمح للدول النامية بفرض قيود كمية إذا توفرت شروط معينة، بصرف النظر عن عملية التحويل في حالة ارتفاع الواردات أو انخفاض الأسعار، ذلك لضمان توفير الغذاء لشعوبها.

(٢) المنافسة التصديرية:

يجب على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلغاء كافة أشكال دعم الصادرات، وربط معدلاتها على مستوى صفر. ويجب تطوير قواعد اعتمادات التصدير وضمانات اعتمادات التصدير وبرامج التأمين من خلال منح مرونة مناسبة للدول النامية. كما يجب حظر كافة قيود التصدير على المنتجات الزراعية.

(٣) الدعم المحلي:

١- الدعم غير المشوه للتجارة: وجوب الإبقاء عليه مع مراجعة معيار إطاره لضمان استيفاء الدعم المحلي للشروط الأساسية، وهي ألا يكون هناك على الإطلاق أي تأثير تشويهي للتجارة على الإنتاج، أو أن يكون هذا التأثير على أقل قدر ممكن.

٢- الدعم المسموح به وفقاً لشروط معينة: ضرورة الإبقاء على الدعم المحلي وفقاً لبرامج الحد من الإنتاج، وهي معفاة من الالتزام بالتخفيض، بما أنها تفيد في تحويل الدعم المشوه للتجارة إلى دعم أقل تشويهاً؛ إلا أنه يجب إخضاعها لالتزامات تخفيض تهدف إلى تقليلها.

٣- مجموع الدعم الكلي: السماح بتعديل القيمة السلبية المحددة لدعم المنتجات في مقابل القيمة الإيجابية لمجموع الدعم الكلي المتعلقة بالمنتجات غير المحددة. كما يجب الإبقاء على مفهوم الحد الأدنى بالنسبة للدول النامية فقط.

٤- المعاملة الخاصة والتفضيلية: وضع برنامج ترويجي للتصدير يهدف إلى تأمين المساعدة الفنية للدول النامية لكي تتمكن من تعزيز قدرتها وإمكانياتها في مجالات النفاذ إلى الأسواق.

(٤) المخاوف غير التجارية

ركز المقترح الأردني في هذا الإطار على زراعة أشجار الزيتون، مشيراً إلى أن الأردن يعتمد بشكل أساسي على هذه الزراعة التي تنمو بكثافة في جبال لا تصلح لزراعة منتج آخر، كما

أنها زراعة صديقة للبيئة. ويعمل في زراعة الزيتون قطاع كبير من المزارعين. وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الزيتون في الأردن - لعدة أسباب - عن مثيلاتها في الدول المجاورة، إلا أنه تجب المحافظة على زراعته للفوائد العائدة على الاقتصاد ككل وخاصة التأثيرات الإيجابية اجتماعيا وبيئيا.

ولا شك أن انخفاضاً سريعاً في المعدلات التعريفية لزيت الزيتون، بالإضافة إلى عدم إمكانية تطبيق التدابير الوقائية، سيؤدي إلى هجر العديد من المزارع وازدياد التصحر وإثارة الاضطرابات الاجتماعية والنزوح إلى المدن. بالإضافة إلى أن التخلي عن زراعة الزيتون سيؤدي إلى تغيير في المناظر الطبيعية الموروثة والتقليدية. لهذا تسلط قضية زيت الزيتون الضوء على أهمية الترابط بين التجارة والبيئة والتنمية والمخاوف الاجتماعية المرتبطة ببرامج السياسة الزراعية. ويجب تأمين الحماية لمزاري هذا القطاع باعتماد معدل تعريفى مرن، والسماح للحكومة بتمويل مساهمتهم في الحفاظ على البيئة والمناظر الطبيعية.

من جانب آخر، وبما أن تربية الخراف في المناطق الصحراوية الأردنية تقليد يعود إلى زمن "العهد القديم" ويشكل جزءاً من التراث الثقافي. فإن الأردن ملتزم بدعمها من خلال مبالغ تشجيعية خاصة بالماعز، كما هو مطبق في الاتحاد، أو بواسطة تدابير أخرى مناسبة.

(ب) مقترح المغرب^{٢٨}

تعد الزراعة في المغرب قطاعاً هاماً وأساسياً اقتصادياً واجتماعياً. وعلى الرغم من اعتماد الزراعة على سقوط الأمطار، بالإضافة إلى عدة خصائص أخرى مثل انخفاض الدخل وقلة الاستثمارات والاعتماد المتزايد على الاستيراد، حقق التصدير زيادة طفيفة. وأدت مشاكل القطاع الزراعي إلى تعريض الأمن الزراعي إلى الخطر. ومن هذا المنطلق تركز المقترح المغربي على أهمية أخذ خصائص الدول النامية في الاعتبار خلال المفاوضات الجارية حالياً.

وتناول المقترح المغربي عدة نقاط تتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، ودعم التصدير، والمخاوف غير التجارية. وسنوضح فيما يلي المقترح المغربي بالتفصيل:

(١) النفاذ إلى الأسواق:

- ١- على الدول المتقدمة التخفيف من الحماية من خلال إلغاء فعلي وسريع للتعريفات.
- ٢- ضرورة منح الدول النامية، وفي إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية، مرحلة انتقالية (مدتها غير محددة) يمكن خلالها تعليق إلغاء التعريفات؛ وعدم المطالبة بالمعاملة بالمثل بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بإلغاء التعريفات.

(٢) الدعم المحلي:

- أ- الدعم غير المشوه للتجارة:
 - ١- إعادة تحديد التدابير المدرجة في هذا الصندوق (إلغاء التدابير المشوهة للتجارة)؛
 - ٢- فرض حد أعلى لها عندما يكون لها تأثير سلبي؛ و
 - ٣- إدخال أحكام جديدة في فئة المعاملة الخاصة والتفضيلية تراعي الظروف الخاصة السائدة في الدول النامية (ويمكن تطوير هذه الأحكام لاحقاً).

ب- مجموع الدعم الكلي:

- ١- أن تكون التخفيضات فعلية وليست قائمة على المعدلات المربوطة؛
 - ٢- على الدول المتقدمة تخفيض ما نسبته ١٠ في المائة من المبالغ المقدمة فعلياً خلال العام الأول؛ والقيام بتخفيض سنوي إضافي خلال فترة التنفيذ وصولاً إلى الإلغاء النهائي للدعم؛ وتخفيض ما نسبته ٥٠ في المائة، إن لم يكن إلغاؤه كاملاً؛ لمستوى الحد الأدنى (de minimis threshold)؛
 - ٣- زيادة مستوى مجموع الدعم الكلي لدى الدول النامية أو على الأقل عدم الالتزام بخفضه.
- ج- لدعم المسموح به وفقاً لشروط معينة: يجب إلغاؤه، مع مراعاة أهميته للقطاعات المستفيدة منه، ويتم إلغاء الدعم الوارد في هذا الإطار خلال ٥ سنوات.

(٣) دعم التصدير:

إلغاء الدعم في هذه الفئة على المدى الطويل؛ والحد من المبالغ التي تخصص حسب أنواع المنتجات خلال فترة الإلغاء.

(٤) المخاوف غير التجارية:

بما أن من شأن ضمان التنمية الريفية تعزيز الاقتصاد بكامله والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وهو شرط لازم للاستقرار السياسي، وضمان الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج المحلي والحفاظ على الأنشطة الزراعية والتوازن السكاني على مجمل الأراضي، والمحافظة على الطبيعة والتنوع البيئي، يقترح المغرب في هذا الإطار بناء التضامن بين الدول المتقدمة والدول النامية عبر تأسيس صندوق عالمي تموله الدول المتقدمة بهدف تمويل التعددية الوظيفية للزراعة، ذلك أن دعم تلك التعددية الوظيفية من دون التضامن قد يدفع الدول النامية إلى الموافقة على زيادة التشويه التجاري للمنتجات الزراعية الناتج عن الدعم القائم.

وحول تدابير مكافحة الإغراق والوقاية، يؤكد المغرب أن الدول النامية التي تعتمد اقتصاداتها على الزراعة لا يمكن لها الانتظار حتى تتضرر الصناعة المحلية ضرراً شديداً قبل فرض التدابير الملائمة. ولذلك يطالب المغرب، من أجل الوصول إلى نظام تجاري عالمي غير مشوه، بوجود عدد من الأدوات المحددة تمكن الدول النامية من التعويض عن الإغراق الذي يتعين عليها حالياً مواجهته، من خلال تدابير سهلة التطبيق.

٣- تحليل المقترحات

يتضح من المناقشات السابقة أن هناك بعض النقاط التفاوضية التي اتفق معظم الدول الأعضاء في المنظمة عليها ولا توجد اختلافات جوهرية بشأنها مثل: ضرورة إزالة التشوهات التجارية، وزيادة فعالية فرص النفاذ إلى الأسواق، وإزالة المعوقات أمام صادرات الدول النامية وخاصة الأقل نمواً من خلال خفض وإلغاء دعم الصادرات ومراجعة القواعد الخاصة بإدارة الحصص التعريفية وتحسينها وجعلها أكثر شفافية، مع منح معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، بالإضافة إلى مراعاة المخاوف غير التجارية مثل التنمية الريفية والأمن الغذائي.

إلا أن الاختلافات كانت حول طريقة تطبيق التخفيضات وسبل الوصول إلى الأهداف المتفق عليها. وكانت الاختلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الدول المتقدمة فيما بينها، وكذلك بين الدول النامية فيما بينها هي الأخرى، وذلك نتيجة حساسية قطاع الزراعة واختلاف الظروف

وهياكل الإنتاج والتصدير الزراعي من دولة لأخرى، مما يجعل من الصعب التوصل إلى وجهات نظر محددة يتفق عليها كافة الدول.

(أ) وجهة نظر الدول المتقدمة

اختلفت وجهات النظر فيما بين الدول المتقدمة حول بعض النقاط، مثل المادة ١٠-٤ المتعلقة بالمساعدات الغذائية، والتي جاءت في الاتفاق لعدم التحايل على التزام تخفيض دعم التصدير، فقد طالبت الولايات المتحدة باستمرار العمل بها في حين أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة استبدالها بمجموعة من القواعد لضمان التوزيع الكامل للمساعدات الغذائية.

كذلك أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تكون التخفيضات الخاصة بالالتزامات على أساس المعدلات المربوطة وليس على أساس المعدلات المطبقة كما طالبت الولايات المتحدة. كما أن موضوع إلغاء الدعم المحلي ومراجعة أحكام أنواع الدعم من أكثر النقاط خلافية، فالولايات المتحدة ترى أن تكون هناك فئتان فقط للدعم هما المعفى من التخفيض وغير المعفى الخاضع للتخفيض. أما الاتحاد الأوروبي فيرى أن التسويات الحالية كافية لمعالجة موضوع الدعم المحلي مع ضرورة استمرار العمل بأنواع الدعم غير المشوه للتجارة والدعم المسموح به وفقاً لشروط معينة. كما يوجد خلاف كبير بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول دعم التصدير، حيث تطالب الأخيرة بضرورة إلغائه بينما تقتصر المطالب الأوروبية على خفضه فقط دول التطرق في الوقت الحالي إلى مسألة إلغائه.

(ب) وجهة نظر الدول النامية والأقل نمواً

اتفقت الدول النامية على ضرورة تخفيض مستويات الدعم المحلي، مع مطالبة بعض الدول بالإبقاء عليه بالنسبة للدول النامية فقط دون المتقدمة. واتفقت الدول النامية كذلك على أن تكون التخفيضات الخاصة بالالتزامات من المعدلات المطبقة وليس المعدلات المربوطة وتساند الولايات المتحدة هذا المقترح حتى تكون هناك تخفيضات فعلية ومؤثرة في إزالة التشوهات التجارية؛ بينما ترى مصر أن يكون التخفيض من المعدلات المطبقة بالنسبة للدول المتقدمة ومن المعدلات المربوطة بالنسبة للدول النامية. كما تطالب معظم الدول النامية بضرورة إجراء خفض جوهري وإلغاء كافة أنواع دعم التصدير، مع مراعاة احتياجات وأولويات الدول النامية.

وقد تشابهت وجهات النظر بين الدول النامية والأقل نمواً في المفاوضات فيما يتعلق بضرورة تفعيل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية وأهمية مراعاة الجوانب والاحتياجات التنموية للدول النامية والأقل نمواً، والمطالبة بزيادة تلك الأحكام لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الزراعية، سواء من حيث ارتفاع الأسعار أو توافر الكميات الضرورية من الغذاء، بالإضافة إلى مطالبة الدول النامية للدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية والمالية المتعلقة بتنمية الصادرات ونقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة التنوع الإنتاجي.

كما أكدت الدول النامية على ضرورة مراجعة أحكام المادة ٥ من الاتفاق، وطالبت مصر أن تكون المراجعة بهدف الإلغاء، في حين طالب الأردن بالإبقاء على تطبيق تلك الآلية.

وعلى هذا لم تصل المفاوضات الجارية في إطار قضايا الزراعة حتى الآن إلى أي نتائج ملموسة، إذ تتعارض آراء الدول الأعضاء، كما سبق وأوضحنا، حول العديد من النقاط، مما يتطلب الكثير من العمل من أجل التوصل إلى توافق.

٤- آخر المستجدات التفاوضية (مسودة رئيس الجلسات التفاوضية للجنة الزراعة)

صدرت عن رئيس الجلسات التفاوضية للجنة الزراعة بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ المسودة الأولية لطرق ونماذج وضع الالتزامات الإضافية^(٢٩) التي تعتبر محاولة للتوصل إلى حلول

^(٢٩) World Trade Organization: "Negotiation on Agriculture, first draft of modalities for the further commitments", TN/AG/W/1 – 17 February 2003.

وسط للمشاكل التي واجهت المفاوضات خلال مراحلها المختلفة ابتداء من عام ٢٠٠٠، وللتقريب بين وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء، بهدف الوصول إلى أسس عامة وأرضية مشتركة للمفاوضات. وقد أكد رئيس اللجنة أن بعض الأرقام أو العبارات المستخدمة داخل مربعات لم يتم الاتفاق بشأنها بعد ولا تزال خاضعة للتعديل، إلا أنها مؤشر إلى ما يمكن الاتفاق عليه؛ مع احتفاظ الدول الأعضاء بالحق في التعديل، والتغيير، والتفاوض على المسودة ككل.

هذا وقد صدر عن رئيس اللجنة تقييم للمسودة الأولى لطرق المفاوضات^(٣٠) بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، بناء على المناقشات التي دارت بين الدول الأعضاء خلال الجلسة الخاصة للجنة الزراعة والتي عقدت خلال الفترة من ٢٤-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، والتي أكد بعض المشاركين فيها أن المسودة الأولى لم تراعى في نواحي مختلفة رؤيتهم الخاصة بشأن النماذج المقترحة، في حين أكد البعض الآخر أن المسودة الأولى تراعى كافة الآراء المطروحة وتعد أساساً جيداً للتفاوض.

أولاً: المسودة الأولى وتضم عدة أقسام بالإضافة إلى ٩ ملاحق، وذلك على النحو التالي:

أ- النفاذ إلى الأسواق:

١- التعريفات الجمركية: تضمنت المسودة صيغة للتعريفات الجمركية تعكس خفضاً أكبر من تلك المنصوص عليها في صيغة أوروغواي وأقل من "الصيغة السويسرية"، حيث أشارت إلى وجوب تخفيض التعريفات - فيما عدا الحصص التعريفية - بمستوى متوسط وتدرجي لكل المنتجات الزراعية شريطة أن يكون هناك حد أدنى للتخفيض لكل تعريفية، مع كون أساس التخفيض هو الحد التعريفي المفروض والوارد في جدول التزامات كل دولة. ويتم تطبيق التخفيضات التعريفية على أقساط متساوية خلال فترة خمس سنوات عن طريق معادلة محددة. (الجدول ٣)

الجدول ٣- المعادلات المقترحة لتخفيضات التعريفات، باستثناء الحصص التعريفية

نسبة التعريفية الزراعية بحسب القيمة ad valorem	نسبة التخفيض خلال ٥ سنوات	الحد الأدنى للتخفيض لكل منتج
أكثر من ٩٠ في المائة	٦٠ في المائة	٤٥ في المائة
أقل من أو مساو بـ ٩٠ في المائة	٥٠ في المائة	٣٥ في المائة
وأكثر من ١٥ في المائة	٤٠ في المائة	٢٥ في المائة
أقل من أو مساو بـ ١٥ في المائة		

وبالنسبة للدول التي لا تطبق القيمة السلعية للتعريفات، يتم تحديد التعريفية لكل نسبة تعرفية أقل أو مساو للـ ٩٠ في المائة على حسب رغبة كل دولة بطريقة شفافة وبناء على مستوى الأسعار أو البيانات عام ١٩٩٩-٢٠٠١.

وفيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، يجب على الدول المتقدمة مراعاة الاحتياجات والشروط الخاصة للدول النامية من خلال تقديم تحسينات وسبل أفضل لنفاذ المنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة لتلك الدول (المنتجات الاستراتيجية) إلى الأسواق. تتمتع الدول النامية بالمرونة في تحديد المنتجات الاستراتيجية بالنسبة لها، و تمييز تلك المنتجات بإضافة علامة "SP" في جداول الالتزامات بجانب كل منتج. ويكون معدل التخفيض لكل المنتجات الاستراتيجية ١٠ في المائة، والحد

World Trade Organization: "Negotiation on Agriculture, first draft of modalities for the further commitments - Revision", TN/AG/W/Rev.1 18 March 2003 ^(٣٠)

الأدنى للتخفيض لكل منتج هو ٥ في المائة، وذلك باستثناء المنتجات الاستراتيجية التي تملك الدول النامية حق تطبيق أحكام التدابير الوقائية الخاصة عليها.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية الأخرى غير الاستراتيجية، ستطبق الدول النامية معادلة تخفيضات مختلفة عن تلك المطبقة على الدول المتقدمة (الجدول ٤) خلال فترة ١٠ سنوات على أقساط سنوية متساوية، على أن يكون أساس التخفيض هو الحد التعريفي المفروض والوارد في جدول التزامات كل دولة.

الجدول ٤ - المعادلات المقترحة بشأن تخفيضات التعريفات، باستثناء الحصص التعريفية، للدول النامية للمنتجات غير الاستراتيجية.

نسبة التعريفية الزراعية بحسب القيمة ad valorem	نسبة التخفيض خلال ٥ سنوات	الحد الأدنى للتخفيض لكل منتج
أكثر من ١٢٠ في المائة	٤٠ في المائة	٣٠ في المائة
أقل من أو مساو ١٢٠ في المائة	٣٣ في المائة	٢٣ في المائة
وأكثر من ٢٠ في المائة		
أقل من أو مساو ٢٠ في المائة	٢٧ في المائة	١٧ في المائة

وبالنسبة للدول التي لا تطبق القيمة السلعية للتعريفات، يتم تحديد التعريفية لكل نسبة تساوي ١٢٠ في المائة أو تقل عنها حسب رغبة الدولة المعنية بطريقة شفافة وبناء على مستوى الأسعار أو البيانات عام ١٩٩٩-٢٠٠١.

ويستثنى من تطبيق المعادلة السابقة التي تنطبق على كافة الدول، إن التخفيضات التعريفية التي تؤثر على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية المستفيدة من النظم التفضيلية ستكون خلال فترة ثماني سنوات بدلا من خمس.

٢- الحصص التعريفية: يجب زيادة حجم أو قيمة الحصص التعريفية النهائية المفروضة التي تساوي أقل من ١٠ في المائة من الاستهلاك المحلي الحالي للمنتجات المعنية لتصل إلى ١٠ في المائة. إلا أنه يجوز للعضو، في حدود ربع إجمالي الحصص التعريفية، ربط الحصص التعريفية على مستوى ٨ في المائة من الاستهلاك شريطة أن حجم كافة الحصص التعريفية المعنية المتبادلة قد ارتفع إلى ١٢ في المائة. وتطبق في حساب الاستهلاك المحلي الأسس والتعريفات ذاتها التي طبقت أبان جولة أورجواي. كما يجب أن يكون توسيع حجم الحصص التعريفية على دفعات متساوية على ٥ سنوات.

كذلك فإن الدول النامية غير ملزمة بتوسيع الحصص التعريفية "للمنتجات الاستراتيجية"، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية الأخرى، فيجب زيادة حجم الحصص التعريفية النهائية المفروضة التي تساوي أقل من ٦,٦ في المائة من الاستهلاك المحلي الحالي للمنتجات المعنية لتصل إلى ٦,٦ في المائة.

وليس هناك التزام بتخفيض الحصص التعريفية، إلا أنه يجب السماح بدخول المنتجات الاستوائية والمنتجات ذات الأهمية الخاصة للتنوع الإنتاجي، داخل الحصص بلا رسوم. وبالنسبة للدول النامية لا يوجد التزام بتخفيض التعريفية داخل الحصص.

وأما إدارة الحصص التعريفية فيجب أن تخضع لقواعد ونظم تضمن تفعيل النفاذ إلى الأسواق المنصوص عليه في جداول الالتزامات بشكل كامل. وينبغي أن تتسم هذه القواعد بالشفافية والقابلية للتوقع؛ كما يجب ألا تفرض اشتراطات المشتريات المحلية على واردات الحصص التعريفية أو

بالعلاقة بها؛ وألا تفرض اشتراطات موسمية على واردات الحصص التعريفية؛ وألا تدار الالتزامات بشكل يعيق الواردات أو يقيدوها. هذا وقد نصت المسودة في الملحق ١ على بعض الشروط التي يجب توفرها في طرق إدارة الحصص التعريفية، وجرى التمييز بين حالة ما إذا كان هناك شرط بوجود ترخيص استيراد للمنتجات من عدمه.

٣- التدابير الوقائية الخاصة: نصت المسودة على سريان أحكام المادة ٥ من الاتفاق على الدول المتقدمة، ولم تحدد المسودة فترة بدء السريان، فهناك مقترحان في هذا الشأن، الأول أن تكون في نهاية فترة التنفيذ بالنسبة للتخفيضات التعريفية الإضافية، والثاني بعد عامين من نهاية فترة التنفيذ بالنسبة للتخفيضات التعريفية الإضافية. وبالنسبة للمنتجات الاستراتيجية، تمنح الدول النامية مرونة لتطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة طبقاً لأحكام المادة ٥ من الاتفاق.

٤- المؤسسات التجارية في الدول المصدرة: ورد اقتراح بإضافة مادة جديدة ٤-٣ إلى اتفاق الزراعة تنظم عمل المؤسسات التجارية المصدرة، وتحديد نطاق سريانها ليشمل المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، والتأكيد على التزام الدول بعدم قيام تلك المؤسسات بما من شأنه إلغاء أو تقييد الفوائد المترتبة على التزامات النفاذ إلى الأسواق أو الالتزامات المتعلقة بعدم فرض إجراءات غير تعريفية، وكذلك النص على آلية للإخطار مع التأكيد على المعاملة الخاصة للدول النامية في هذا الشأن؛ وعدم الحاق أذى بالأمن الغذائي والحياتي للدول النامية.

٥- موضوعات أخرى في إطار النفاذ للأسواق: ستراعي الدول الأعضاء المخاوف غير التجارية والموضوعات الأخرى المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق في النماذج التي ستصدر مستقبلاً و/أو الأعمال اللاحقة لها.

(ب) - المنافسة التصديرية:

١- دعم التصدير: أساس الالتزامات المستقبلية هو حدود الالتزام النهائي المفروض مالياً وكمياً كما هو محدد في جداول التزامات الدول. ويجب تخفيض الدعم لمجموعة من المنتجات الزراعية تمثل ٥٠ في المائة على الأقل من حدود الالتزام النهائي المفروض مالياً لكافة المنتجات الزراعية الخاضعة لدعم التصدير وذلك طبقاً لمعادلة محددة formulae خلال خمس سنوات (الإطار رقم ٤) بحيث يصل الدعم في بداية السنة السادسة إلى صفر.

وبالنسبة للمنتجات المتبقية يكون التخفيض خلال ٩ سنوات باستخدام المعادلة. ويكون العامل الثابت (c = constant factor) مساوياً لـ ٠,٢٥.

الإطار ٤ - المعادلة المقترحة لتخفيض دعم التصدير

- | |
|--|
| 1) $B_j = B_{j-1} - c \cdot B_{j-1}$ with $j = 1, \dots, n$
2) $Q_j = Q_{j-1} - c \cdot Q_{j-1}$ with $j = 1, \dots, n$ |
|--|

Where:

B = budgetary outlays Q = quantities c = constant factor j = implementation year
and B0 and Q0 being the base level, respectively.

وبالنسبة للدول النامية تكون فترة التخفيض للمنتجات المساوية لـ ٥٠ في المائة ١٠ سنوات، ويكون العامل الثابت (c = constant factor) مساوياً لـ ٠,٢٥. أما لباقي المنتجات فتكون الفترة ١٢ عاماً، ويكون العامل الثابت (c = constant factor) مساوياً لـ ٠,٢٥.

٢- اعتمادات التصدير: خضوع اعتمادات التصدير والضمانات وبرامج التأمين لقواعد محددة، يتم بموجبها الالتزام بمنع منح أي اعتمادات أو مساعدات مالية مباشرة أو غير مباشرة لتصدير المنتجات الزراعية. كما تم تحديد الأسس التي تخضع بموجبها المنح والمساعدات لتلك القواعد والأحكام، وشروط تطبيق تلك الأحكام. وحددت تلك القواعد ما يمكن أن يطلق عليه حالة طارئة استثنائية تستطيع الدولة المعنية فيها من أن تطلب من الدولة المصدرة أن تزيد من المساعدات أو المنح المقدمة للمنتجات الزراعية المعنية المصدرة. كما تناولت الأحكام والقواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وللدول الأقل نمواً والدول المستوردة الصافية للغذاء.

٣- المعونات الغذائية: اقتراح بإدخال تعديل بالإضافة على الفقرة ٤ من المادة ١٠ من اتفاق الزراعة، لوضع النظم التي تحكم عملية منح المعونات الغذائية سواء من حيث كونها منحاً كاملة، أو من حيث عدم وجود أغراض تجارية وراثتها؛ والتأكيد كذلك على أن الدول الأعضاء المصدريين للمعونات الغذائية ستراعي الإجراءات الصادرة عن "الفاو" فيما يتعلق بالمبادئ المطبقة في هذا الشأن، والتأكيد أيضاً على عدم قيام الدولة المستوردة لتلك المعونات الغذائية بإعادة تصديرها مرة أخرى.

٤- المؤسسات التجارية المصدرة: إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٥ من الاتفاق للتأكيد على خضوع المؤسسات التجارية في الدول المصدرة للأحكام والقواعد المنصوص عليها في تلك الفقرة و للمادة ١٧ و المواد ذات الصلة من اتفاق الجات ١٩٩٤. وعلى الدول الأعضاء التأكد من أن تلك المؤسسات لا تقوم بما يخالف أحكام وقواعد الاتفاق، بالإضافة إلى بعض الالتزامات الأخرى على الدولة فيما يتعلق بالأسعار؛ وعدم حظر الحق في تصدير المنتجات الزراعية أو شرائها لغرض التصدير؛ وعدم منح أي امتيازات مالية خاصة للمؤسسات التجارية بغرض التصدير. وللدول النامية معاملة خاصة وتفضيلية إذ إنها غير ملزمة بما ورد في الفقرة بشأن الحظر أو الامتيازات المالية.

٥- قيود التصدير والضرائب: بخلاف ما هو منصوص عليه في الفقرة ١/٢ و ٢/٢ من المادة ١١ والمواد ٢٠ و ٢١ من الجات ١٩٩٤، يحظر فرض أي قيد، أو حظر أو ضرائب جديدة على تصدير المنتجات الغذائية. وبالنسبة للدول النامية تسري الأحكام الواردة في المادة ١٢ من اتفاق الزراعة والنصوص والأحكام ذات الصلة من الجات ١٩٩٤ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

(ج) - الدعم المحلي:

١- الملحق ٢ من اتفاق الزراعة (الدعم غير المشوه للتجارة): التأكيد على المحافظة على الأحكام الواردة في الملحق ٢ من الاتفاق، مع إمكانية إدخال بعض التعديلات للاعتبارات المستقبلية كما هو موضح في الملحق ٧ من المسودة الأولية.

ولقد تركزت التعديلات المقترحة في المسودة على فترات الأساس، التي جرى التأكيد على ثباتها وكونها غير قابلة للتغيير ووجوب الإخطار بها؛ وعلى عناصر التعويضات فيما يتعلق بمشاركة الحكومة مالياً في تأمين الدخل والمدفوعات عند مواجهة الكوارث الطبيعية، إذ تم تحديد نسبة المدفوعات بما لا يزيد عن ٧٠ في المائة من الدخل، وعلى أحقية صرف المدفوعات في حالة الكوارث؛ وعلى المساعدات الهيكلية التوافقية المقدمة لبرامج تقاعد المنتجين و الموارد وبرامج المعونات الاستثمارية؛ وكذلك على المدفوعات التي تتم طبقاً لبرامج البيئة ورفاهية الحيوان.

وبالنسبة للمعاملة التفضيلية والخاصة، اقترحت تعديلات على الملحق ٢ في هذا الشأن ، وتتركز التعديلات المقترحة على أهمية الأمن الغذائي واستبعاد الدول النامية من بعض الشروط في هذا الإطار.

٢- المادة ٦-٢ من اتفاق الزراعة: تعديل المادة ٦-٢ للتأكيد على مقررات الفقرة ١٣ من إعلان الدوحة في هذا الشأن.

٣- الدعم المسموح به وفقاً لشروط معينة: التأكيد على أهمية ربط المدفوعات التي تتم في هذا الإطار على أساس سنوات التنفيذ المخاطر عنها (١٩٩٩-٢٠٠١) و إضافة هذا الربط في جدول التزامات الدولة العضو، مع تخفيض هذا الربط بنسبة ٥٠ في المائة على أقساط متساوية سنوية خلال ٥ سنوات؛ وبالنسبة للدول النامية التي تستفيد من تلك المدفوعات المباشرة، تكون نسبة التخفيض ٣٣ في المائة خلال ١٠ سنوات.

٤- الدعم المشوه للتجارة: تخفيض إجمالي الدعم الكلي بنسبة ٦٠ في المائة على دفعات متساوية سنوية خلال فترة ٥ سنوات، مع تعديل المادة ٦/٣ من الاتفاق لتؤكد على أن إجمالي الدعم الكلي للمنتجات لا يتجاوز حدود المساعدة المقدمة على أساس سنوات ١٩٩٩-٢٠٠١. وبالنسبة للدول النامية، يكون التخفيض بنسبة ٤٠ في المائة خلال ١٠ سنوات.

٥- المادة ٦-٤ من اتفاق الزراعة (الحد الأدنى): تخفيض مستوى الحد الأدنى (٥ في المائة)، المذكور في الفقرة أ من المادة ٦/٤، سنوياً بنسبة (٠,٥) في المائة على مدى خمس سنوات، والإبقاء على النسبة المذكورة في الفقرة ب من ذات المادة (١٠ في المائة) للدول النامية.

(د) - الدول الأقل نمواً:

الدول الأقل نمواً غير ملزمة بالتخفيض، كما تلتزم الدول المتقدمة بإزالة الحصص وإلغاء الجمارك على صادرات الدول الأقل نمواً.

(هـ) - انضمام أعضاء جدد إلى المنظمة:

تتمتع الدول الأعضاء التي انضمت حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية بالمرونة في تطبيق الالتزامات الإضافية فيما يتعلق بالتعريفات، والحصص التعريفية، ودعم التصدير، والدعم المحلي المشوه للتجارة لفترة عامين بعد انتهاء فترة التنفيذ الخاصة بالتزاماتها طبقاً لاتفاق الزراعة.

ثانياً: المراجعة التي تمت للمسودة في مارس ٢٠٠٣، وتركزت أهم التعديلات على:

١- المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية في مجال التعريفات: نصت المراجعة على مراعاة "المنتجات الخاصة" للدول النامية، بدلاً من "المنتجات الإستراتيجية". كما نصت المسودة على نسب مختلفة لتخفيض المنتجات الأخرى غير السلع الخاصة، وذلك طبقاً للجدول رقم ٥.

الجدول ٥- النسب المقترحة لتخفيضات التعريفات،

باستثناء الحصص التعريفية، لمنتجات الدول النامية غير الإستراتيجية.

نسبة التعريفية الزراعية بحسب القيمة	نسبة التخفيض خلال ٥ سنوات	الحد الأدنى للتخفيض لكل منتج
أكثر من ١٢٠ في المائة	٤٠ في المائة	٣٠ في المائة
أقل من أو مساو لـ ١٢٠ في المائة	٣٥ في المائة	٢٥ في المائة
وأكثر من ٦٠ في المائة		
أقل من أو مساو لـ ٦٠ في المائة	٣٠ في المائة	٢٠ في المائة
وأكثر من ٢٠ في المائة		
أقل من أو مساو لـ ٢٠ في المائة	٢٥ في المائة	١٥ في المائة

وكان هناك استثناء متعلق بالمنتجات الاستراتيجية التي تملك الدول النامية تطبيق أحكام التدابير الوقائية الخاصة عليها، فقد استثيت تلك المنتجات من تطبيق نسب التخفيض المحددة؛ إلا أن المراجعة ألغت الإشارة إلى هذا الاستثناء.

٢- المعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار التدابير الوقائية الخاصة: تم طرح إمكانية تطبيق آلية تدابير وقائية جديدة تتيح للدول النامية مراعاة احتياجاتهم التنموية بفاعلية بما في ذلك مخاوف الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والأمن المعيشي، التي تخضع الآن إلى الدراسات الفنية، لتضمينها في الملحق ٢ في الوقت المناسب. وتحفظ الدول بالحق في استخدام هذه الآلية بوضع علامة (SSM) بجانب المنتجات المعنية في جداوله. أما المنتجات المغطاة حالياً التي يحق فرض تدابير وقائية خاصة SSG عليها فيجوز تطبيق الآلية الجديدة على تلك المنتجات شريطة ألا تطبق التدابير طبقاً للآلية الجديدة بالتوازي مع التدابير المطبقة وفقاً للمادة ٥.

٣- قيود التصدير والضرائب: إلغاء الإشارة إلى الفقرة ٢-أ من المادة ١١ من الجات ١٩٩٤. وكانت المسودة قبل التعديل تنص على "بخلاف ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢-أ و ٢-ب من المادة ١١ والمواد ٢٠ و ٢١ من الجات ١٩٩٤، يحظر فرض أي قيد، أو حظر أو ضرائب جديدة على التصدير للمنتجات الغذائية. وبالنسبة للدول النامية تسري الأحكام الواردة في المادة ١٢ من اتفاق الزراعة و النصوص والأحكام ذات الصلة من الجات ١٩٩٤ و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية".

وتم النص على إعفاء الدول النامية من تطبيق الأحكام المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى استمرار العمل بالمادة ١٢ من اتفاق الزراعة، دون الإشارة إلى اتفاقية الجات أو الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

٤- الدعم المحلي: هناك تعديلات لغوية تتعلق بالتأكيد على أن التعديلات المقترحة للملحق ٢ تشير إلى "الدول الأعضاء النامية" وليس إلى "الدول الأعضاء" في المسودة الأولى. وهكذا قصرت المسودة الجديدة التعديلات على الدول النامية فقط.

٥- الدعم المحلي المسموح به وفقاً لظروف معينة: تم إلغاء الربط على أساس سنوات التنفيذ المخطر عنها (١٩٩٩-٢٠٠١)؛ وإضافة اقتراح آخر، بالإضافة إلى الاقتراح المتعلق بنسبة تخفيض ٣٣ في المائة خلال ١٠ سنوات؛ هو تضمين المدفوعات وفقاً لهذا النوع من الدعم في حسابات الدول الأعضاء لإجمالي الدعم الكلي الحالي في السنة الخامسة من سنوات التنفيذ.

ثالثاً: القطاع الزراعي في الدول العربية

الف- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في الدول العربية

أن الدول العربية مستورد رئيسي للغذاء، وتعتمد في سد الفجوة الزراعية لديها على الواردات من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وتعتبر الزراعة قطاعاً هاماً في اقتصادات الدول العربية نظراً لما توفره من فرص عمل لعدد كبير من السكان وما توفره من منتجات غذائية ومدخلات لعدد من الصناعات. وتتسم الزراعة في العديد من الدول العربية بالاعتماد على الأمطار وضآلة الأراضي الزراعية وبدائية الأساليب الزراعية^(٣١)، كما أن ندرة الموارد المائية في الدول العربية من العوامل المؤثرة على التنمية

(٣١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" سبتمبر ٢٠٠٢

الزراعية. وتشير تقارير إلى انخفاض استيعاب القطاع الزراعي العربي للقوى العاملة فقد استوعبت حوالي ٣١,٧ في المائة من إجمال القوى العاملة في عام ٢٠٠٠، في مقابل ٣٥ في المائة عام ١٩٩٥^(٣١). ويرجع هذا الانخفاض إلى عدد من الأسباب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أهمها استمرار الهجرة من الريف إلى المدن^(٣٢) لضعف الخدمات الأساسية، وكذلك تدني مستويات الأجور بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، وارتفاع مستوى البطالة المقنعة. وقد كان لهذه الأسباب جميعاً تأثير سلبي على القطاع الزراعي العربي.

يحتل قطاع الزراعة نسبة كبير من الناتج المحلي الإجمالي العربي والأفريقي، وتعمل بها نسبة كبيرة أيضاً من القوى العاملة. ففي المغرب على سبيل المثال تمثل الزراعة ١٠,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومصدر دخل رئيسي لنحو نصف عدد السكان، كما يعمل ٨٠ في المائة من سكان الريف في قطاع الزراعة.

باء- الإنتاج الزراعي العربي والتجارة في السلع الزراعية

ارتفع الناتج الزراعي في أحد عشر دولة عربية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠. وبلغت نسبة الناتج الزراعي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١١,٢ في المائة عام ٢٠٠٠. وكانت قيمة الناتج الزراعي نحو ٧٩,٥ مليار دولار^(٣٤). هذا ويوجد فارق كبير بين قيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية، وقد بلغت الفجوة الزراعية نحو ١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. كذلك تتفاوت نسبة الاكتفاء الذاتي بين ٣٧,٦٧ في المائة، في السكر، و ٩٨,٧٢ في المائة في الخضر. وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي عموماً في الحبوب، والزيوت، والسكر؛ في حين ترتفع في البطاطس، والخضار، والفاكهة، والبيض، والأسماك^(٣٥). ويرجع التذبذب في قيمة الفجوة الزراعية إلى تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى استمرار التفاوت بين الإنتاج الزراعي وبين العرض والطلب على السلع الغذائية الزراعية. وقد مثلت الفجوة الغذائية للحبوب عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٧,٢ في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية (يمثل القمح وحده ٤٥ في المائة من قيمة فجوة الحبوب، أي ٢١,٢ من إجمالي الفجوة الغذائية)، وكانت الفجوة الغذائية للألبان تمثل حوالي ١٦,٣ من إجمالي الفجوة الغذائية، واللحوم ١١,٣ في المائة، والسكر ٨,٨ في المائة، والزيوت ٧,٦ في المائة. وقد سجلت الفجوة زيادة خلال عام ٢٠٠٠ في معظم المجموعات الغذائية، فكانت الزيادة في الحبوب والدقيق ٩ في المائة، وفي القمح ١٣,٥ في المائة، وفي اللحوم والألبان ٦ في المائة؛ إلا أن هناك مجموعات أخرى سجلت انخفاضاً مثل الأسماك بنسبة ٦٢,٨ في المائة والسكر بنسبة ١٠,٩ في المائة، والبيض بنسبة ٨,٨ في المائة^(٣٦).

وتمثل الصادرات الزراعية العربية نحو ١,٢ في المائة من الصادرات الزراعية العالمية، بينما تمثل الواردات نحو ٤,٦ في المائة؛ في حين تمثل فقط نحو ٢,٩ في المائة من الصادرات العربية من السلع، والواردات تمثل نحو ١٩ في المائة من الواردات العربية من السلع^(٣٧). هذا وقد

(٣٢) تعاني عدد من الدول العربية من هذه الظاهرة، ففي لبنان انخفضت نسبة سكان الريف عام ٢٠٠٠ عن العام السابق له بنسبة ٤,١ في المائة، وبنسبة ٣,٥ في السعودية، وبنسبة ٣ في المائة في لاجوزاير، وبنسبة ٢,٧ في ليبيا، والعراق بنسبة ١,٢ في المائة.

(٣٣) المرجع السابق

(٣٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ٢١، الخرطوم ديسمبر ٢٠٠١.

(٣٥) المصدر السابق

(٣٦) التقرير الإقتصادي العربي - مرجع سبق ذكره

(٣٧) التقرير الإقتصادي العربي - مرجع سبق ذكره

"سجلت قيمة الواردات الزراعية العربية عام ٢٠٠٠ زيادة بنسبة ١١ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٩، وسجلت قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة نفسها زيادة بنسبة ١٣,٣ في المائة"^{٣٨}. وبلغ حجم التجارة الزراعية العربية البينية نسبة ضئيلة تمثل ١٥ في المائة من حجم التجارة الزراعية العربية خلال عام ١٩٩٩^{٣٩}، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم التجارة الخارجية العربية.

جيم - العوامل المؤثرة على التجارة الزراعية للدول العربية

لا تأتي التجارة الزراعية العربية بمعزل عن عوامل أخرى عديدة، فهي - كما سبق الإشارة - تعكس بشكل مباشر الموارد الطبيعية المتاحة وهي الأراضي الزراعية والعمالة الزراعية والمياه. وهنا يجب التطرق إلى موضوع الإنتاجية التي تؤثر بشكل فعال في التجارة العالمية وتتبع في التكاليف وسعر الوحدة من المنتج وذلك في إطار المنافسة الدولية. فهناك تكاليف ربما لا تكون واضحة في بعض الدول العربية، هي تكاليف استخدام المياه وهنا يطراً تساؤل يتعلق بالتجارة الدولية، وهو هل نستورد المياه أم نصدرها؟ أي هل نستورد المنتجات التي يتطلب إنتاجها استهلاك كميات كبيرة من المياه مثل الأرز والموز، أم نقوم بإنتاج هذه المنتجات ونصدرها. إن المنطق يفرض ترشيد استخدام المياه التي هي في الأصل مورد نادر لدى العديد من الدول العربية، وأن يتم إنتاج المحاصيل التي يستهلك إنتاجها كميات قليلة من المياه. كذلك يجب أن نتساءل هل من المفيد إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات في دول تعاني ندرة المياه وظروفها المناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي والحيواني؟ يجدر بنا عند الإجابة على هذا التساؤل أن نأخذ بالحسبان التكاليف المالية والبيئية والاجتماعية.

وتتأثر التجارة الزراعية العربية بالمعوقات التي تضعها الدول المتقدمة مثل الاشتراطات البيئية والصحية واشتراطات الجودة، وما إلى ذلك من عوائق فنية وغير فنية لحماية قطاع الزراعة لديها؛ فالسياسات الزراعية المطبقة في الدول المتقدمة تقوم على منهج حماية المزارع المحلي والإنتاج الزراعي.

رابعاً - التوصيات

يتضح من سير المفاوضات منذ بدايتها وحتى الآن أن هناك اتفاقاً بين الأعضاء حول بعض القضايا في المفاوضات، إلا أن القضايا الرئيسية لم يتم التوصل لاتفاق بشأنها، فالخلافات بين الاتحاد الأوروبي من جانب والولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الآخر تظهر بوضوح حول الأطر الواجب اتباعها للإصلاح الزراعي وإزالة التشوهات التجارية. وفي حالة استمرار تلك الخلافات وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، قبل أو خلال المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة في المكسيك، فإن ذلك سيكون أحد العوامل الرئيسية في تعثر مسيرة النظام التجاري متعدد الأطراف ككل، من خلال التأثير السلبي لهذا الخلاف على باقي المسارات التفاوضية الأخرى المدرجة على أجندة الدوحة للتنمية.

وفي ضوء ذلك فإنه من الأهمية استمرار التنسيق بفاعلية ما بين الدول العربية حول القضايا التي تهمها في قطاع الزراعة، وذلك في المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة بالمكسيك. وسنعرض هنا بعض التوصيات التي يمكن أخذها في الاعتبار:

^(٣٨) التقرير الاقتصادي العربي - المرجع السابق

^(٣٩) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: "التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن

العربي عام ٢٠٠٠" الخرطوم ديسمبر ٢٠٠٠

الف - على المستوى الوطني:

- ١- العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية العربية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تفعيل مراقبة الجودة على الصادرات الزراعية لكل مصدر لأي من المنتجات الزراعية، مع ضرورة إعادة النظر في الإنتاجية الزراعية والسياسات السعرية المتبعة، حتى تكون أسعار المنتجات العربية منافسة لأسعار مثيلاتها في الدول النامية الأخرى، بالإضافة إلى الاستمرار في إصلاح القطاع الزراعي من خلال الإطارين المؤسسي والتشريعي.
- ٢- الاهتمام بتدريب وتأهيل المصدرين والمستوردين والعاملين في التجارة الخارجية الزراعية في القطاعين العام والخاص على اتفاقيات وقضايا النظام التجاري متعدد الأطراف، حتى يكونوا ملمين بالتطورات الجارية في الأسواق العالمية.
- ٣- الحاجة مراجعة السياسة الزراعية للدول العربية، بحيث تتنبه وتستعد إلى الآثار المحتملة لانخفاض الدعم وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وما يستتبعه ذلك من ارتفاع فاتورة وارداتها الغذائية.

باء - على المستوى الإقليمي:

الإسراع بخطى التكامل العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاستفادة من الشراكة الأوروبية؛ وإيلاء موضوع تسهيل التجارة في المنتجات الزراعية بين الدول العربية أهمية قصوى، وذلك فيما يتعلق بقضايا الجمارك، والخدمات المالية، وخدمات النقل، وخدمات الاتصالات وغيرها؛ والعمل على استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية، في إطار التكامل الاقتصادي العربي، وذلك لتفادي السلبات التي يمكن أن تنتج عن الاضطراب في الأسواق العالمية، وهذا يعني زيادة التجارة البينية العربية.

جيم - على المستوى متعدد الأطراف:

- ١- استمرار السعي نحو المطالبة بتخفيض التعريفية الجمركية المفروضة في الدول المتقدمة على صادرات الدول العربية وباقي الدول النامية من المنتجات الزراعية والغذائية، وذلك لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، على أن يكون التخفيض من معدلات التعريفية الفعلية وليس المربوطة. وتأكيد الدول العربية مع باقي الدول النامية على رفض تقديم تنازلات مقابل تطبيق ما تم الاتفاق عليه في الدوحة. والمطالبة بقيام الدول المتقدمة بإلغاء كافة أشكال دعم التصدير والدعم المحلي من خلال جدول زمني للتخفيض، وتحديد نسب التخفيض، على أن يكون ذلك موضع التزام منها.
- ٢- مطالبة الدول المتقدمة بإبداء حسن النية في التعامل مع قضايا الزراعة وذلك في المجالات التالية:
 - أ- تقديم مساعدات غذائية في فترة تخفيض الدعم.
 - ب- تنفيذ برامج مشتركة مع الدول النامية للتنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي.
 - ت- مساعدة الدول النامية على تحقيق زيادة في إنتاجها الزراعي من خلال التكنولوجيا والمعرفة، وغيرها من أساليب رفع مستوى الإنتاجية.
- ٣- التأكيد على أهمية وضرورة تفعيل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، سواء فيما يتعلق بالالتزامات الحالية أو المستقبلية للدول الأعضاء، مع تعظيم برامج المساعدات الفنية وبناء القدرات في كافة المجالات ذات الصلة بمفاوضات الزراعة.

المراجع والمصادر

• المصادر باللغة العربية

- ١- منظمة التجارة العالمية - الوثيقة القانونية - ترجمة غير رسمية
- ٢- المصدر: المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، ٩-١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ - ترجمة غير رسمية
- ٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" سبتمبر ٢٠٠٢
- ٤- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ٢١، الخرطوم ديسمبر ٢٠٠١.

• المصادر باللغة الإنجليزية

- 1- World Trade Organization: "Agriculture Negotiations, The issues and where we are now" - 10 October 2002.
- 2- Carnegie Endowment for International Peace: David Orden, Rashid S. Kaukab, and Eugenio Diaz-Bonilla "Liberalizing agriculture Trade and Developing Countries" - November 2002.
- 3- <http://www.cairnsgroup.org>
- 4- The World Trade Organization: A Training Package, 15 December 1998
- 5- Agriculture Policies in OECD Countries - Monitoring and Evaluation 2000 (Paris, OECD 2000) Unfair Trade, Betrayal of our Farmers - People's Democracy: "Weekly Organ of the Communist Party of India (Marxist)" Vol. Xxv, No. 11, March 18, 2001.
- 6- Office of Agriculture Affairs U.S. Embassy - Warsaw : "The US Farm Bill, Summary Overview", July 2002.
- 7- Los Angeles Times: Warren Vieth "US exports Misery to Africa with Farm Bill", Monday 27 May 2002.
- 8- World Trade Organization: "Negotiation on Agriculture, first draft of modalities for the further commitments", TN/AG/W/1 - 17 February 2003.
- 9- World Trade Organization: "first draft of modalities for the further commitments, Revision" TN/AG/W/1/Rev.1 - 18 March 2003
- 10- World Trade Organization: "G/AG/NG/W/15" - 23 June 2000
- 11- World Trade Organization: "G/AG/NG/W/90" - 14 December 2000
- 12- World Trade Organization: "G/AG/NG/W/35, 35, 54, 93" - 2000
- 13- World Trade Organization: "G/AG/NG/W/13", 23 June 2000
- 14- World Trade Organization: "G/AG/NG/W/18, 19", 28 June 2000

